



تحاكم الفهم والقراءة
في الممارسة النقدية العربية
(ابن معقل الأزدي أنموذجاً)
دكتور

إيهاب عبدالفتاح أحمد

مدرس بقسم اللغة العربية - كلية الآداب
جامعة بني سويف - جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

الجزء التاسع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢١م

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تحاكم الفهم والقراءة في الممارسة النقدية العربية (ابن معقل الأزدي أنموذجاً)

إيهاب عبدالفتاح أحمد

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة بني سويف - جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : drehab2022@gmail.com

المخلص

في جدل فني تفاعلي خلّاق - قراءة وإنتاجاً - انتقل الصراع النقدي في القرنين الرابع والخامس الهجريين من التنازع بين القديم والمحدث إلى المنتج الحدائي نفسه، ومن ثمّ انصرفت عناية المنجز النقدي في بعض مناحي شقّه التطبيقيّ إلى تداول الشعراء للمعاني، وتشكيلها تشكيلاً صياغياً جديداً يكسبها الخصوصية والتميز عند كلّ منهم؛ الأمر الذي أفرز قراءً فاعلين ومُنْتَجِينَ وضعوا مقاييس وتصورات أخذت مع التطور الاجتماعي والبعده الثقافي شكل قراءات متعاقبة فتحت الأفق أمام إنتاجات جديدة تحاول أن تعالج معضلات المؤلفات السابقة؛ كما طرحت هي الأخرى معضلات جديدة .

ومن ثمّ يبرز هذا البحث موقع الفهم والقراءة في الممارسة النقدية العربية القديمة، ودور كليهما في إنتاج دلالة المعنى كما يعكسه إسهام ابن معقل النقديّ عبر كتابه المآخذ على شراح أبي الطيب المتنبي، ولا سيما مآخذه على شرح ابن جنّي في (الفسر)، ومآخذه على شرح أبي العلاء المعريّ في (اللامع العزيزي)، وبالتالي دراسة الأدوات المنهجية التي استند إليها في منجزه النقدي، والوقوف على مسوغات القراءة داخل هذا المنجز .

الكلمات المفتاحية : الفهم، القراءة، الممارسة، ابن معقل، المآخذ، المتنبي،

ابن جنّي، المعريّ .

Reading comprehension and reading in Arabic critical practice (Ibn Ma'qil Al-Azdi as a model)

Ehab Abdel Fattah Ahmed

Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Beni Suef University, Arab Republic
of Egypt .

Email: drehab2022@gmail.com

Abstract

With an artistic, interactive and creative debate in the 4th and 5th centuries Hijri, critical conflict is shattered between what is old and generated, to move slightly to the modern product itself. The critical work/achievement including its applied part go to the poets' deliberation of meanings to be formatted in a new form that gives them distinction and privacy for many poets. With a socially developed frame, and by setting visions and measures, many readers are filtered varies from active and productive readers. A cultural dimension that form successive readings opened the horizon for new productions and works to address the dilemmas of previous works and pose new ones .

For this reason, the present study highlights the position of both reading and understanding in the ancient Arab critical practice, and the role of both in producing the connotation of meaning as reflected in Ibn Ma`aqil El-Naqdee's book El-Makhezz on Abi Al-Tayyeb Al-Mutanabbi's Commentary with a focus on Ibn Jinni's commentary in (Al-Fusr), and Abi Al-Alaa Al-Maarri's explanations as in (Al-Lama 'Al-Azizi). Consequently, the study investigates the methodological tools that Ibn Ma`aqil relies on in his critical work in order to stand on reading rationales within this critical achievement .

Keywords: Understanding- Reading- Critical Achievement- Practice – Ibn Maaqual- Al- Mutanabbi- Al-Maarri- Imperfection



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة :

ترتكز قيمة النص على احتماله عدة أوجه من التأويل، أو ما سموه القدماء الاتساع، وإنما يتسع فيه التأويل حسب قوة اللفظ، فكلما كان اللفظ قوياً، احتمل لقوته وجوهاً من التأويل والتفسير. ومعلوم أن عملية القراءة تتم وفقاً لأفق التوقع الذي يصحبها، على أن استجابة هذا الأفق للنص تتم وفقاً لمخزون الخبرة لدى القارئ، ووفقاً لما يصنعه النهج الذي بُني عليه سياق النص المقروء، وفي كلتا الحالتين يقوم القارئ بدور فعّال خلاق في الكشف عن خبايا النص ومكونه، ومن ثم تأويله وتفسيره.

والنص الشعري القيم هو الذي يعطيك في كل مرة من قراءته معنى متجدداً، فعندما ينطلق المتلقي في أجواء النص، متأملاً بحسّه وفكره، ومتفاعلاً مع معطيات النص، بحثاً عن مكوناته الدلالية الجمالية، واقفاً على جمال التعبير فيه؛ يتحول النص من حالة الكمون إلى حالة التحقق. والحقيقة أن ديوان المتنبي يعدّ نصاً مفتوحاً كلما أحسنت قراءته نشأت بينك وبينه جدلية الحوار، وكلّما كنت متنوّع الرؤى، متفتّح الآفاق، باح لك بأسراره، وأفضى إليك بمفاتيح مغاليقه؛ ولهذا سار حوله جدلٌ نقديّ في مسارات عدة؛ من أبرزها شروحه، وتفسيره، والتعليق عليه.

ارتبطت تلك الشروح بتعميق البحث في دلالات النص، لإخراجه في صورة قريبة يدرك المتلقي مدلولاتها، انطلاقاً من أنّ عملية استيعاب النص لا تتم إلا بالكشف عن هذا النص وتخريج معانيه، وتحديد نصوصه المرجعية؛ ومن ثمّ كان مسعى الشراح هو التعامل مع النص بوصفه دائرة متعددة الحلقات، كي تتفتح أمام المتلقي آفاق واسعة؛ ولهذا اختلفت الشروح وأثارت نقطة الاختلاف جدل الشراح أنفسهم، وأدخلتهم في إشكالات عدة؛

ومن ثمّ ظهرت المآخذ بوصفها نصّاً آخر موازياً للشرح، من مثل شرح ابن جنّي (الفسر) آخذه عليه عدد من النقاد، كابن فورجة بكتابه: (التجني على ابن جنّي)، و(الفتح على أبي الفتح)، وابن معقل بكتابه موضع (المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي).

وفي غضون التوفر على دراسة شروح ديوان المتنبي، نجد أن الديوان من النصوص التي تفرض نفسها على ذهن القارئ، بل تدعوه إلى إعادة القراءة وتلح في ذلك، وتدفعه إلى التأمل والتفكير على كافة المستويات؛ الصوتي، والصرفي، أو النحوي والإعرابي، أو البلاغي والأسلوبي؛ مما يدل على القيمة الفنية المميزة للديوان. ومن بين تلك الشروح؛ شرح ابن جنّي (الفسر)، وشرح أبي العلاء المعري (اللامع العريزي)، وشرح الواحدي (شرح ديوان المتنبي)، وشرح التبريزي (الموضح)، وشرح الكندي (الصفوة)، وهذه الشروح درسها أبو العباس أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلبّي في كتابه: (المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي)، وقام بنقدها، والتنبيه إلى ما أغفلته، وتبيين ما أشكل على أصحابها، وخفي عنهم؛ ومن ثمّ إنتاج نصّ مواز لتلك الشروح، بوصفه متلقياً مشاركاً في إنتاج المعنى.

وتأتي أهمية هذا البحث من أنه يسلط الضوء على جنسين أدبيين نقديين عند العرب؛ (الشروح) و(المآخذ)، في محاولة لمعرفة إجراءات تلك الشروح واتجاهاتها، متمثلة في (الفسر) لابن جنّي، و(اللامع العريزي) للمعري، وطرائق كل منهما في قراءة شعر المتنبي وفهمه وتذوقه، ومن ثمّ معرفة طبيعة الرؤية النقدية في مآخذ (ابن معقل) عليهما، ومدى مشروعية هذه المآخذ وتمكّنها من الكشف عما أشكل من شعر المتنبي.

المحور الأول: الخطاب النقدي وديوان المتنبي

كان للمتنبي حضور خاص في النصوص النقدية التي أنتجت حول مُنجزه الشعري، فهو شاعر يجمع في شعره بين الأصالة والمعاصرة؛ ففيه من الجزالة والقوة والبيان ما يجعله أصيلاً، في الوقت الذي يضمّنه فلسفة حياة وثقافة تنتمي إلى عصره؛ ولهذا حار فيه النقاد واختصموا في شاعريته، فقد وضعهم أمام طريقة جديدة قديمة في قول الشعر لا ينفع فيها ما اعتمدوه من مقاييس ومواصفات، إنها طريقة تتصرّف باللغة تصرّف المستبدّ، في جرأة تبالغ حتى تمسّ العقيدة الدينية، وتنتحل آراء فلسفية غريبة^(١).

لم يكن غريباً أن يحدث ظهور المتنبي دويماً في الحركة النقدية على ساحة الأدب العربي، أو أن ينشأ حوله خصومات قائمة على الاستهجان والاستحسان، سواء بين معاصريه أم بين من جاءوا بعده، وقلّما يحظى شاعر من الشعراء باهتمام القراء والنقاد مثلما حظي هو؛ "حتى قيل في شأنه: مالى الدنيا وشاغل الناس"^(٢). فهو شاعر مطبوع يستخدم ظواهره اللغوية ومفرداته عن قصد، وليس استخدامه لها استخداماً عشوائياً، فالرؤية الفنية لديه توجه استعماله للغة سواء من حيث المفردات أو من حيث التراكيب، "وتتفق مع حرصه على إثبات جدارته بصحبة الأمراء والملوك، وتفوقه على من يغشى مجالسهم من أعيان الشعراء، والكتّاب،

(١) انظر عباس: إحسان، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت لبنان، ط ٤ ،

١٩٨٤م ، ص ٢٥٢ .

(٢) شرارة: عبد اللطيف، معارك أدبية قديمة ومعاصرة، دار العلم للملايين، لبنان، ط ١ ،

١٩٨٤م ، ص ٩٧ .

والفلاسفة، واللغويين، والنقاد، والمتصوفة^(١). ولعل ذلك كان سبباً في تربع المتنبي على عرش الإبداع الشعري دون منافس، ودون أن يفقد قدرته على التجديد المستمر.

ومما أسهم في اتساع نواحي النقد فيه انفراده بمواقف إزاء اللغة، وتعمقه في المذاهب النحوية؛ فهو أول شاعر يتصنع في شعره تصنعاً نحويّاً، فقد كان الشعراء من قبله لا يكفون أنفسهم الوقوف على المذاهب النحوية ومعرفة ما بينها من خلاف، ولم يكونوا يتعمقون دراسة النحو على هذه الصورة التي ظهرت عنده، وإن هم تعمقوا في ذلك فإنهم ما كانوا يتصنعون له في شعرهم، أما هو فإنه كان يحرص على التصنع له، حتى يستولي على أذهان اللغويين والنحويين^(٢).

ومن ينعم النظر في شعره يجد عدة ظواهر لغوية كانت محل اضطراب وخلاف بين أمة اللغة؛ من ذلك — على سبيل المثال — ظاهرة الفصل بين الفعل وفاعله بجملة من الأفعال، فينشأ عن ذلك ما سُمي عند النحاة متأخرًا بالتنازع، على نحو قوله:

جَمَدَ القِطَارُ وَوَرَاتَهُ كَمَا تَرَى .: بُهَتَّتْ فَلَمْ تَتَّبِجْسِ الأَنْوَاءُ^(٣)

ففي البيت تنازع جملة من الأفعال، وهي: (رأت)، و(بهتت)،

(١) شبايك : عيد محمد، الشاهد الشعري في مبحثي الفصاحة والبلاغة ٣/١، دراسات ومقالات نقدية وحوارات أدبية، حقوق النشر محفوظة لموقع الألوكة، ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م..
(٢) انظر ضيف: شوقي، الفن ومذاهبه، دار المعارف/ مصر، ط ١١، ص ٣٣٩.
(٣) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية/بيروت، ط ٢٠١٤م، ج ١، ص ١٦.

و(تتجسّس) على الفاعل (الأنواع)^(*). وفي هذه الحال، يجوز أن يكون معمولاً لأي منها، إلا أن البصريين يفضلون أن يكون معمولاً للأخير منها؛ لقربه، والكوفيين يفضلون الأول منها؛ لتقدمه، ونضمر معمولاً للآخرين؛ وعليه يجوز رفع الأنواع من ثلاثة أوجه: أحدها: بقوله: رأته وهو المختار عند الكوفيين. والثاني: بقوله: بهتت الأنواع. والثالث: فلم تتجسّس، وهو المختار عند البصريين. "وفاعل ترى يعود على القطار، ويروى بدل ترى رأى: أي القطار ولكن ترى أحسن لأن القطار مؤنثة، والقطار جمع قطر، وقطر جمع قطرة وهي المطر، وبهتت دهشت وتحيرت، وتتجسّس تتفجر، والأنواع جمع نوء وهو سقوط نجم من الغرب وطلوع رقيقه من الشرق وهي منازل القمر. والعرب تنسب إليها الأمطار يقولون: سقينا بنوء كذا. ويريد بجمود القطار الثلوج. يقول: إن المطر جمد لما رأى كرم هذا الممدوح ولو رأته الأنواع كما رآه المطر لتحيرت ودهشت ولم تتفجر فلم تأت بمطر استعظاما لما يأتيه وخجلا من جوده.^(١)"

وكذلك ظاهرة أعمال (لا) العاملة عمل (ليس) في المعارف، على نحو قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى .: فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(٢)

(*) يرى بعض النحاة أن التنازع يعدّ من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً، وتعقيداً، وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية. ليست قوية السند بالكلام المأثور الصحيح، بل ربما كانت مناقضة له. راجع حسن: عباس، النحو الوافي، دار المعارف - مصر، ص ٢٠١ وما بعدها.

(١) البرقوقى: عبدالرحمن، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، ١٩٨٦م، ج ١، ص ١٤٧.

(٢) المتنبي: أبو الطيب، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٤٠.

ففي البيت شبه المتنبى (لا) بليس فنصب الخبر (مكسوباً و باقياً). و (لا) تعمل عمل (ليس) إذا وليتها النكرة، وها هنا وليتها المعرفة، وهذا أمر فيه اضطراب واختلاف بين النحاة؛ فعند الجمهور تعمل (لا) عمل (ليس)، وذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل ذلك العمل، وذهب الزجاج إلى أنها ترفع الاسم فقط، ولا تنصب الخبر، والذين ذهبوا إلى أنها تعمل عمل (ليس) اختلفوا في شروط أعمالها، فذهب بعضهم إلى وجوب تنكير معموليها، ولم يشترط ذلك بعضهم^(١).

وقد تتدفقه ثقافته الواسعة التي تحتوي الغرائب والشوارد من كلام العرب إلى أن يأتي بالمفردات الغريبة اللفظ والمعنى التي لا صدى لها إلا في كتب الغريب وكتب النوادر؛ من ذلك - كما جاء عند نقاده - جمعه كلمة (بوق) جمع مؤنث سالم، مع أن قياس جمع الكلمة أن تجمع على (أبواق)، كما في قوله:

فَإِنْ يَكُ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ . . . فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وَطُبُولٌ^(٢)

ولقد عاب ابن جني على من أخذ على المتنبى في هذا البيت قائلاً: "عاب من لا خبرة له بكلام العرب جمعه (بوقاً) بالألف والتاء، وقوله هذا جائز غير معيب، وقد جاءت له نظائر كثيرة في كلام العرب، قالوا: سَبَحَلٌ وَسَبَحَلَاتٌ وقالوا: حَمَامٌ وَحَمَامَاتٌ، سُرَادِقٌ وَسُرَادِقَاتٌ. . . وجعلوا ذلك قياساً مطرداً، يقولونه في جمع ما لا يعقل من المذكر الذي لا يوجد له مثال نقلته، وقد أجازوه أيضاً فيما يؤخذ له مثال القلة. قال أبو طالب: (أَسَدٌ تَهْدُ

(١) محمد: الحسيني، تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة، شبكة الألوكة / حضارة

الكلمة / روافد، تاريخ الإضافة: ٢٨/٤/٢٠٠٨ م - ٢١/٤/٢٠١٤ .

(٢) المتنبى: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبى، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٨٠.

بالزئيراتِ الصِّفاً) وهو جمع زئير، ومثله: جواب وجوابات^(١)، هذا إلى جانب أن جمع المؤنث بوقات له دلالة على التقليل، والتقليل يتمشى مع الصورة التي أراد أن يرسمها الشاعر لغير ممدوحه من الملوك، فإذا كان سيفاً لدولته له أثره وخطره، فغيره من الملوك بمثابة البوق والطبل؛ فارغ القيمة لا صوت له ولا نغم.

والحق أنَّ المتنبي كان معتدّاً بنفسه وأدبه، ومؤمناً بتفوقه على أقرانه من الشعراء وغيرهم؛ مما أحسسه بالتميّز والتفرد، الأمر الذي أورثه خصاماً مليئاً باللدّد والعداء؛ إمّا من الأمراء، والولاة، والوزراء، والقضاة، ولا سيما حين يُقبلون عليه ليمتدحهم، ويُعرض عنهم لإحساسه بأنّه كُفُوٌ لهم، وإمّا من الفقهاء، والأدباء، والشعراء، واللغويين، والنحويين، ولا سيما لعلاقته الحميمة بسيف الدولة وما حظي به عنده من صلوات وحظوة وثناء ومجد، إلى جانب الطرب الذي أحدثه شعره في نفوس المعجبين، فما لبث حتى كيدت له المكائد، ودست له الدسائس، واتحدت كراهية أشخاص كثيرين ضده؛ للغض من شاعريته وقيمته، وللاتقاص من ذوقه في كل ما تناوله من موضوعات، فتألفت عصابة مناوئة له استثارتها أفعاله، وكان أبو فراس الحمداني ابن عم سيف الدولة روح هذه العصابة، وتحلّق حوله كبار رجال الدولة؛ كالقاضي أبي حصين، والأميرين أبي محمد وأبي أحمد بن الوراق، والنحوي ابن خالويه الذي لم ينس هزائمه أمام المتنبي في المساجلات العلمية^(٢).

(١) ابن جني: أبو الفتح عثمان، الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ج ٢، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ٨٢٧، ٨٢٨.

(٢) انظر بلاشير: ريجيس، أبو الطيب المتنبي دراسة في التاريخ الأدبي، ترجمة إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، ط ٢، ١٩٨٥م، ص ٢٠٤.

أسرف المتنبي في عذائه لتلك العصابة، ومضى في استطالته عليها واستعلائه دون أناة ولا تواضع، بينما هي ماضية في الكيد له والوقية به، وتصطنع في ذلك من المهارة ما لا يصطنع؛ إذ كانت تخفي الكيد حين تلمس رضا الأمير عنه، وتبديه حين ترى منه إعراضاً ونفوراً، وما زالت تلك حالها حتى استطاعت أن تصرف سيف الدولة عنه، وتبين ذلك المتنبي حين كانت الخصومة بينه وبين ابن خالويه في مجلس الأمير، فأخرج ابن خالويه مفتاحاً من كُمه وشجّه به حتّى سال دمه وخضب وجهه، "والأمير يرى فلا يقول ولا يصنع شيئاً، ويخرج المتنبي محزوناً منكسر النفس يكظم غيظاً عنيفاً ولا يستطيع أن يبين عنه ويرى الشاعر نفسه محصوراً في حلب أو معرضاً فيها للموت، فهو يعود إلى داره، وقد استيأس من الأمير وأزمع الرحيل عنه، ولكنه يتلطف في ذلك، فيمضي أياماً في هدوء ودعة وإعداد لأمره سرّاً، ثم يستأذن في الذهاب إلى إقطاع له عند معرة النعمان، فيأذن له الأمير"^(١).

ولم تكن تلك العصابة هي الوحيدة في إثارة حملات ضد المتنبي، ولكن انضم إليها مجموعة من الوجهاء، والشعراء، والأدباء بدافع من الحقد، والحسد، والغيرة ممّا أثقل به المتنبي من النعم، وكان من أشهرهم الحاتمي، والصاحب بن عباد، والعميدي، فقد ألف الحاتمي رسالة أطلق عليها (الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره)، وحكى في أولها أن الدافع وراء تأليفها هو التشفي من المتنبي لصالح الوزير المهلبى؛ ذلك أن المتنبي قد ترفع عن مدحه نائياً بنفسه عن مدح غير الملوك، "فشق ذلك على المهلبى، فأغرى به شعراء العراق، حتى نالوا من عرضه، وتباروا

(١) حسين: طه، مع المتنبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط ٢٠١٣م، ص ٢٣٠.

في هجائه، فلم يجبههم، ولم يفكر فيهم، فقبل له في ذلك فقال: إني فرغت من إجابتهم بقولي لمن هو أرفع طبقة في الشعر منهم^(١)، ثم إنَّ أبا الطيب لمَّا غادر بغداد قاصدًا أبا الفضل ابن العميد، طمع الصاحب بن عباد في زيارة المتنبى إياه بأصفهان، فأبى ونفر، ولم يجبه إلى طلبه، فصيره ابن عباد مرمى لسهام اتهاماته، فتتبع عليه زلاته في شعره وهفواته، وألف كتابه (الكشف عن مساوئ المتنبى)، ثم استغل نفوذه في أوساط الأدباء والمثقفين لحملهم على تأييده، فيما ذهب إليه من انتقادات^(٢)، أما العميدي فقد دخل أجواء الخصومة بدافع الحسد والغيرة ممَّا حظي به المتنبى من شهرة واسعة، فبالغ في هجومه دون قاعدة أو أساس يستند إليه في كتابه (الإبانة عن سرقات المتنبى).

ورغم أنَّ هؤلاء الخصوم كانوا مدركين مقاييسَ السَّرْق التي شاعت في عصرهم، فإنَّهم في تعرضهم للتجربة الشعورية عند المتنبى فرطوا بهذه المقاييس، ولم يلتفتوا إلى ما توصل إليه النقاد والبلاغيون في بحث ما تمتاز به عملية الإبداع الفني، وما تشتمل عليه من تلازم وتداخل بين ثقافة الشاعر الخاصة والعامة، وبين شخصيته الفاعلة فيها، وتجاهلوا كذلك ما فطن إليه النقاد والبلاغيون من أن المفردات التي يوظفها الشاعر في إبداعه تحمل في طياتها عقب السابقين عليه، وما تحمله من فكر وخيال وشعور في مدلولها الاجتماعي، والثقافي، والحضاري، ثم هو يوسمها بطابع عصره وشخصيته وفنّه؛ الأمر الذي يعني أن تداول المعاني أمرٌ طبيعيٌّ بين كل سابق ولاحق.

(١) البديعي: يوسف، الصبح المنبي عن حيثية المتنبى (مطبوع بهامش شرح العكبري)، المطبعة العامرة الشرفية، ط ١، ١٣٠٨هـ، ج ١، ص ١٧٦.

(٢) شرارة: عبد اللطيف، معارك أدبية قديمة ومعاصرة، مرجع سابق، ص ٩٩.

ولأن ثمة أمراً دبرٌ بليلاً، فقد وضع هؤلاء الخصوم تلك المقاييس دبراً
أذنهم، ولم يعترفوا بأي جيدٍ للمتنبّي، فهو عندهم دائب السرقة، ولا يُحسن
الأخذ، ومن ثمّ انشغلوا بما يحقق لهم إدانته، فكان أسهل الطرق إلى ذلك،
هو تتبّع مواضع التشابه لفظاً أو معنىً في شعر المتنبّي مع غيره من
الشعراء، كما كانوا منشغلين بتتبّع قضايا أخرى خارج موضوع السرقة،
محكمين في ذلك كلّ مبادئ عمود الشعر، متجاهلين أنّ الطريقة التي
انتحاهما المتنبّي في شعره، هي طريقةٌ فريدةٌ لا يمكن التعامل معها دائماً من
خلال القواعد المألوفة؛ فالمتنبّي كما هو أبو تمام، قد حرّر عناصر عمود
الشعر وتعامل معها بطريقة مرنة، تبعدها عن الثبات والجمود والقوالب
الجاهزة، حتى تتناسب مع مقصديته في أداء الأفكار وتوصيل المشاعر. . .
ولذا فقد كان الأجدر بالخصوم، أن ينطلقوا في أحكامهم النقدية من شعر
المتنبّي ومن الجديد فيه، ليتوصّلوا بعد ذلك إلى الخصائص العامة التي تميّز
شعر هذا الرجل، أما أن يتشبّهوا بالمبادئ النقدية المستخلصة من شعر
السابقين، ويعضّوا عليها بالنواجذ، ليحكموها في شعر شاعر لم يأبه أصلاً
بتلك الثوابت، فإن هذا السلوك النقدي منهم يشي بالتحامل، ويظلم التجربة
الشعورية لدى المتنبّي التي أمّلت عليه تجاوزاته للموروث^(١).

ولمّا غلب هؤلاء الخصوم الحسدُ والعداوةُ أحدثوا عيوباً في شعر
المتنبّي بعيدة عن السرقة الذي زعموه، فجاء نقدهم في معظمه أشبه بنقد
المعاني؛ كتفاوت الطبع، واستعمال الألفاظ النابية، والتعقيد والإبهام،
والتكرار؛ فأما تفاوت الطبع، فكان في نقد صاحب بن عباد لقول المتنبّي:

(١) يونس: دعد، مناهج خصوم المتنبّي في دراسة سرقاته الشعرية، مجلة جيل
الدراسات الأدبية والفكرية - العام السابع - العدد ٦٣ يوليو ٢٠٢٠م، ص ٩٢، ٩٣.

بَلَيْتُ بِلَى الْأَطْلَالِ إِنْ لَمْ أَقِفْ بِهَا .: وَقُوفَ شَحِيحٍ ضَاعَ فِي التُّرْبِ خَاتَمُهُ^(١)

يرى ابن عباد أن المتنبي قد جمع الإحسان والإساءة في بيت واحد؛ فقولُه: (بليتُ بلى الأطلال إن لم أقف بها)، هذا كلام مستقيم لو لم يُعقبه ويعاقبه بقوله: (وقوف شحيح ضاع في التربة خاتمُه)، فإنَّ الكلام إذا استشفَّ جِده ووسطه ورديئه كان هذا من أرذل ما يقع لصبيان الشعراء وولدان المكتب الأدباء. وأعجب من هذا هُجُومُه على باب قد تداولته الألسنة وتناولته القرائح، واعتورته الأفكار – وهو التشبيب – بإساءة لا إساءة بعدها، ثم أتى بما لا شيء أرذل منه سقوطَ لفظ، وتهافتَ معنى، فليت شعري ما الذي أعجبه من هذا النظم، وراقه من هذا السبك؛ لولا اضطراب في النقد، وإعجاب بالنفس^(٢).

إذن لا يروق لابن عباد شطر المتنبي الثاني؛ حيث لا تناسب حاصل – من وجهة نظره – بين الواقف على الطلل الدارس وبين الشحيح الباحث عن خاتم غال ضاع منه في التراب، متغافلا عما قرره البلاغيون من أن النفس قد جبلت على الارتياح والشعور بالألفة حين تنكشف الأشباه والنظائر بين الأشياء المتباعدة؛ إذ إن مبنى الطباع وموضوع الجبله على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يُعهد ظهوره منه، وخرج من موضع ليس بمعدن له، كانت صباية النفوس به أكثر، وكان الشغف منها أجدر^(٣). وبقليل من التروِّي نجد

(١) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٣٦.

(٢) ابن عباد: صاحب، الكشف عن مساوئ شعر المتنبي، تحقيق محمد حسين آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٩٦٥م، ص ٤٤، ٤٥.

(٣) الجرجاني: عبدالقاهر، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ص ١٣١.

فالمتنبّي هنا يصف محبوبته بأوصاف متعدّدة، فهي ناعمة الجسم لينة، ثقيلة العجيزة يكاد ردفها يقعدها لكثرة ما عليه من اللحم، جسيمة عظيمة الطول، شفتها فيها سمرة، وما تعرض للشمس من بدنّها لونه أبيض، ومن ثمّ يكون سائر البدن أشدّ بياضاً، وهكذا يكون جمع لها كل أنواع الحسن، حتى لا يلام في هواها. ويبدو جلياً حرص المتنبّي على أن يُظهر محبوبته بمواصفات جسميّة متناسقة، فالمرأة اللينة سميئة لحيمة، وسمرة الشفافة تُحدّث تقابلاً ومفارقةً مع بياض الوجه. والمرأة العربية ممدوحة بالسمرة في مُقبَلها، وبثقل العجيزة وكثرة لحمها؛ وتباعاً لذلك فإن هاتين اللفظتين تُلزمان لزوماً فنياً مع الصورة التي أراد الشاعر أن يرسمها لمحبوبته.

ومثله أيضاً ما جاء في نقد ابن عباد للفظّة المُسبَطِرّ في قول المتنبّي:
(رِوَاقُ الْعِزِّ فَوْقَكَ مُسْبَطِرٌّ)^(١)، فيقول الصاحب عن هذا: "ولعل لفظّة الاسبطرار في مراثي النساء من الخذلان الصفيق الدقيق المغير"^(٢).

ولفظّة مُسبَطِرٌّ بمعنى ممتدّ، وهي لفظّة مألوفة غير نابية، ومن ثمّ تسقط دعوى ابن عباد، فلا خذلان فيما شاع وكان دارجاً، وهي كلمة كثيرة الدوران على ألسنة الشعراء العباسيين، يقول البحتري:

فِي مَوْضِعِ ضَنْكِ تُمْسِي مَعَاقِلُهُ . . . إِذَا اسْبَطَرَ شَهَابُ الْمَوْتِ كَالْعَقْلِ^(٣)

ويقول ابن الرومي:

(١) المتنبّي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبّي، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٠٨.

(٢) ابن عباد: الصاحب، الكشف عن مساوئ شعر المتنبّي، مصدر سابق، ص ٤٦.

(٣) البحتري: الديوان، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف / مصر، مج ٣، ط ١٩٦٤م،

أحسبك في العيدين إيجاف موكبٍ .: تخايل فيه مسبتر المشافر^(١)

هذا إلى جانب أن الواحدي في شرحه ديوان المتنبي يروي: "سمعت أبا الفضل العروضي يقول سمعت أبا بكر الشعرائي خادم المتنبي، ورد علينا، فقرأنا عليه شعره، فأنكر هذه اللفظة، وقال: قرأنا على أبي الطيب: رواق العز فوقك مستظل، قال العروضي: وإنما غيره عليه الصاحب، ثم عابه به، وعلى هذا فقد سقط ثقل اللفظ وكراهة المعنى"^(٢).

وأما التكرار، فمثله ما جاء في نقد الحاتمي لقول المتنبي:

ذي المعالي فيعلون من تعالي .: هكذا هكذا وأنا فلا لا^(٣)

يقول له: "فقولك: (فلا لا) ركيكة جداً"^(٤). والحق أن تكرار (لا) في البيت ليس ركيكاً كما يزعم الحاتمي؛ لأن المقام مقام مدح، ومن دلالات أداة النفي (لا) الانقطاع أو التلاشي، وتكرارها وثيق الارتباط بالمعنى العام للأبيات، فهو يشير إلى مآثر سيف الدولة الخالدة في محاربة جيوش الروم وانتصاره عليهم، ومنعه لهم مما كانوا عليه من حصار ثغر الحدث، فمن حاول التعالي، فليأت بمثلاً فهذا سبيلها، وإلا فليترك طلبها. وتكرار لا النافية يتمشى مع دلالتها التي تفيد الانقطاع والتلاشي، فلا أحد يستطيع أن يتعاطى الإقدام والقوة، والتعالي والرفعة، كما تعاطاها سيف الدولة. وهذا نوع من

(١) ابن الرومي: الديوان، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية/بيروت، مج ٢، ط ٣، ٢٠٠٢م، ص ٦٠.

(٢) الواحدي: شرح ديوان المتنبي، ضبط وتعليق ياسين الأيوبي، وقصي الحسين، دار الرائد العربي/بيروت لبنان، مج ٣، ط ١، ١٩٩٩م، ص ١١٠.

(٣) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٠٢.

(٤) الحاتمي: الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي، مصدر سابق، ص ٩٠.

التأكيد الناشئ عن كثافة الحالة النفسية التي تقترن بها محبة الشاعر لممدوحه ومبالغته في مدحه، وهذا مباح للشعراء^(١).

ويحذو العميدي حذو سابقه في القسوة على المتنبي، والحيث عليه؛ للحظ من شاعريته، ولو كان منصفاً لأمهل نفسه وتروى قبل أن يتهم المتنبي بالتعقيد والإبهام في قوله:

وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبِيعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهُ .: بَانَ تَسْعِدَا وَالدمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهُ

حيث يرى أن الإنسان لو أوقد ألف شمعة ليستضيء بنورها إلى استنباط غوامض هذا البيت مع قلة الفائدة فيه لصعب عليه^(٢). ومن يتتبع هذا البيت في كتب الشراح^(٣) يجد أنه لم يستهجنه أحد منهم، ولم يقل أحدهم أنه مبهمًا أو غامضًا. والمعنى: وفاؤكما بإسعادي على البكاء كوفاء الربيع الدارس لي بذلك، لأن الربيع إذا درس كان لي أشجى، والدمع إذا كثر كان

(١) شبايك: عيد محمد، الشاهد الشعري في مبثني الفصاحة والبلاغة ٣/١، دراسات ومقالات نقدية وحوارات أدبية، حقوق النشر محفوظة لموقع الألوكة، ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م.

(٢) العميدي: أبو سعد محمد بن أحمد، الإبانة عن سرقات المتنبي، تحقيق إبراهيم الدسوقي، دار المعارف/ مصر، ط ١٩٦١م، ص ٩٦.

(٣) راجع شرح ابن سيده، تحقيق مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، ١٣٩٦هـ ، ١٩٧٦م.

وكذلك شرح ابن بسام النحوي، تحقيق محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر.

وكذلك شرح الواحدي، تحقيق عمر فاروق الطباع، ناشر: دار الأرقم. وكذلك كتاب الفتح

على أبي الفتح لابن فورجة، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة،

بغداد - العراق. وكذلك شرح التبريزي، تحقيق خلف رشيد نعمان، العراق/ بغداد،

٢٠٠٠م. وكذلك شرح شعر المتنبي للأفلي، الناشر مؤسسة الرسالة، تحقيق مصطفى

عليان، وكذلك شرح العكبري، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، تحقيق مصطفى

السقا/ وإبراهيم الأنبياري، مصر/ القاهرة، ١٩٥٦م.

عندي أشفى، فكلما قد أسعدني على البكاء، فكنت أبكي الربع وحده فصرت أبكي معه وفاءكما وأشتفي بالدمع الذي هو راحة الإنسان وأشفاه للنفس ساجمه.

ولما أراد هؤلاء الخصوم تناول المسروق في شعر المتنبي، لم يتألموه أو يتدبروه، وجاءت أحكامهم فيه مرتجلة تلقائية غير موضوعية؛ ومن ذلك نقد الحاتمي قول المتنبي في وصف إحدى كتائب سيف الدولة:

وملومة سيفية ربيّة .: يصيح الحصى فيها صياح اللقالق^(١)

حيث اتهم المتنبي بأخذه من قول النامي:

تتفع أفاظ الحصى بسنابك .: إذا كلمته عجمه نجيب^(٢)

وقد ردّ المتنبي قائلاً: أما تشبه أصوات الحصى من تحت حوافر الخيل أصوات اللقالق؟ فردّ عليه الحاتمي: هبّه أشبهه، فهل هو من محاسن التشبيه؟^(٣)

ومثل هذا في الانتقاد غير مقبول؛ لأن أسسه واهية، وعالله ناقصة مقتضبة، فالحاتمي يرى أن أبا العباس النامي قد سبق المتنبي إلى هذا المعنى، فلما ردّ المتنبي عليه هذه الدعوى ألحق به تهمة فساد التشبيه. والحقيقة أن هذا تخط من الحاتمي، ما ضره لو كان اعترف لأبي العباس

(١) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٣١.

(٢) النامي: أبو العباس أحمد، شعر النامي، تحقيق صبيح رديف، مطبعة الإيمان ببغداد، ط ١٩٧٠م، ص ٣٧.

(٣) الحاتمي: الرسالة الموضحة في زكسرفات أبي الطيب المتنبي، مصدر سابق، ص ٣٠،

بفضل سبق إلى هذا المعنى، وللمتنبي بفضل الزيادة فيه؛ فإن كان أبو العباس قد رسم صورة مبنية على الاستعارة لأصوات الحصى تحت حوافر الخيل، فإن المتنبي سلخها وزاد فيها ما اجتمع له به الحسن، حيث شبه هذه الأصوات بصوت اللقّالق، وجعل من التعتة صياحاً، وبقدر ما تكثر التفاصيل في التشبيه، وتعظم بنيته التركيبية، تعظم قيمته البلاغية، والتفصيل والتحليل في التشبيه منه ما يقوم على رابطة العقل، ومنه ما يقوم على رابطة الحس؛ ومن ثمّ فإنّ القيمة البلاغية في التشبيه الذي عقده المتنبي بين صوت الحصى وصياح اللقّالق تزداد عظمة باستحضار الصورة السمعية، وتفسير ذلك أنّه عندما أراد إبراز قوة أفراد الكتيبة وثقل وقع أقدامها على حصى الصحراء، وأراد أن يصوّر للمتلقّي ذلك الصوت الصادر عن ارتطام أقدامهم وحوافر خيولهم بهذه الحصى، تصويراً أقرب ما يكون إلى الواقع، ومفعماً بإحساس الحماس والإعجاب بقوة جيش سيف الدولة، عندما أراد ذلك كلّه تداعاً إلى خاطره صورة سمعية وثيقة الصلة بالبيئة التي يعيش في أحضانها، وهي صورة (صياح اللقّالق) التي تناسب المعنى المنشود كلّ المناسبة^(١).

ومن أمثله - أيضاً - نقد ابن عباد قول المتنبي:

عَظُمْتَ فَلَمَّا لَمْ تَكَلِّمْ مَهَابَةً .: تَوَاضَعْتَ وَهُوَ الْعُظْمُ عَظْمًا عَلَى الْعُظْمِ^(٢)

ويعلق قائلاً: 'فما أكثرَ عظامَ هذا البيت، ولو وقع عليه أبو الكلاب بجميع كلابه وهي جائعة لكان لهم فيه قوت، مع أنّه من قول حبيب بن أوس الطائي:

(١) يونس: دعد، مناهج خصوم المتنبي في دراسة سرقاته الشعرية، مرجع سابق، ص ١٠٢.
(٢) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٠.

تعظمت عن ذلك التعظم منهم .: وأوصاك نُبْلُ القَدْرَانَا تَنَبُّلاً^(١).

واضح من سخرية ابن عباد مدى حيفه على المتنبي؛ إذ إنه لم يكن ينتقد بدافع إثراء الحياة النقدية والأدبية في عصره، وإنما بدافع من الغيرة ترغب في تحطيم المتنبي فنياً وإنسانياً، ولو أعطى لنفسه فرصة التأمل والتدبر في دلالات البيت السياقية؛ لأُتِصِفَ الشاعر، ولم يلحق به تهمة السرقة من أبي تمام؛ فالبيت هو آخر بيت في القصيدة التي تدور في معظمها حول شمائل الحسين بن إسحاق التتوخي، وقد أعطاه الشاعر درجة التميّز في كل شميعة؛ فهو يترفع عن النقائص، وعن كل ما يزرى به، وهو كريم شجاع، ذو همّة عالية، وبالرغم من ثقل حمله، فهو عظيم القدر والنفس والهمة، كل هذه الشمائل جعلته مهابةً فلا يكلمه الناس، فلما هابوه تواضع عن تلك العظمة. يقول المتنبي:

أَبَتْ لَكَ دَمِي نَخْوَةً يَمِينِيَّةً .: وَنَفْسٌ بِهَا فَي مَأْرُقٍ أَبْدَأُ تَرْمِي

فَكَمَ قَائِلٍ لَوْ كَانَ ذَا الشَّخْصِ نَفْسَهُ .: لَكَانَ قَرَاهُ مَكَمَنْ العَسْكَرِ الدَّهْمِ

وَقَائِلَةٌ وَالْأَرْضَ أَعْنِي تَعْجِبًا .: عَلَيَّ امْرُؤٌ يَمْشِي بِوَقْرِ مَنِ الحِلمِ

عَظُمْتَ فَلَمَّا لَمْ تُكَلِّمْ مَهَابَةً .: تَوَاضَعْتَ وَهُوَ العُظْمُ عَظْمًا عَنِ العُظْمِ^(٢)

وهكذا فإن البيت يسلط الضوء ويلفت الانتباه إلى شميعة التواضع ودفع النفس عن التكبر، وهي شميعة تدل على طهارة نفس الممدوح؛ ذلك أن ترفعه عن العظمة هو عين العظمة. أما مسألة أن البيت مأخوذ من شعر أبي تمام، فهذا من باب التداول والاستيحاء الذي لا يُعَاب، ومن ثم تقترب

(١) ابن عباد: صاحب، الكشف عن مساوئ شعر المتنبي، مصدر سابق، ص ٦٥.

(٢) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٨٠.

مفردات النص اللاحق مع النص السابق؛ ليكون النص اللاحق أو الموازي مستوعباً النص الأسبق بين جناحيه، وفي جوانب تجربته الفنية على نحو ما تقترب أو تبتعد المصطلحات في هذا السياق من؛ الحوارية، أو المعارضة، أو الاكتفاء، والاحتباك، والتمثيل، وائتلاف المعنى مع المعنى، بما في ذلك من تعالق، أي وجود علاقات بين النصوص في فسيفساء النص^(١).

لم تكن تلك الخصومة الشديدة لتمرّ في الوسط الأدبي والنقدي مروراً سهلاً بعدما أحدثت كل هذه المهاترة الأدبية – إن جاز هذا التعبير – التي صدرت عن قلوب حاقدة وألسن حاسدة، دون أن يتصدى لها أهل الإنصاف من النقاد والمفكرين، فقد أدرك أصحاب المقاصد النبيلة أنّ الموقف يحتاج إلى صون الحياة الأدبية عن الابتذال، ويستدعي أعمال الروية والإنصاف، فهبّ علي بن عبد العزيز الجرجاني (مات سنة ٣٩٢ هـ) لأداء هذه المهمة، ووضع كتابه الشهير (الوساطة بين المتنبي وخصومه) . . . وحين اطلع الجرجاني على رسالة صديقه (الكشف عن مساوئ شعر المتنبي) أعمل فيها عقله القضائي، وراح يدرس حيثيات كل دعوى من دعاواها، ويتناول كل حكم من أحكامها بالتحليل والتدقيق والتحقيق، تماماً كما يفعل بين متداعيين في قضية إرث أو طلاق، حتى أفضى إلى هذه النتيجة، وهي أن صاحبه صاحب كان متحاملاً، جائراً، مخالفاً لما يمليه الضمير، وتفصح عنه الحقائق والوقائع. . . وكان ظهور الوساطة خطوة واسعة نحو تغلب الموضوعية في النقد على كل نزعة ذاتية لأن صاحبها أعمل روح القاضي

(١) انظر نوفل: يوسف، مدارات النص الكلي في الإبداع الشعري، دار العالم العربي، ط ١،

النزیه العادل في استعراض الأحداث الأدبية، والتوسط بين الأطراف المتخاصمة^(١).

وهكذا تنبّه النقاد والبلاغيون إلى تتبع شعر المتنبي، واختلفوا فيه على طائفتين؛ طائفة تروم إزالته عن رُتبته، وتحاول حطّه عن منزلة استحقها بأدبه، وهي في ذلك تجتهد في إخفاء فضائله، وإظهار معائبه، وتتبع سقطاته، وإذاعة غفلاته، وفي المقابل لها طائفة شايغته، فنشرت مبادئه، وأذاعت فضائله، وتأولت له، "وكلا الفريقين إما ظالم له أو لآدب فيه؛ وكما أن الانتصار جانب من العدل لا يسدّه الاعتذار؛ فكذلك الاعتذار جانبه أولى به من الانتصار، ومن لم يفرّق بينهما وقفت به الملامة بين تفریط المقصر، وإسراف المفرط"^(٢).

وتباعاً لما سبق فإننا لا ندعو الحقيقة إذا قلنا أن المتنبي قد تحقّق له ما رمى إليه في قوله:

أَنَامَ مَلءَ جُفُونِي عَنْ شَوَارِدِهَا . . . وَيَسْهَرُ الْخَلْقُ جَرَّاهَا وَيَخْتَصِمُ^(٣)

فلم يكن مجرد نصّ يتعالى فيه الشاعر على خصومه، مبدياً ارتياحه إلى هذه الخصومة الناتجة عن صعوبة الفهم والاختلاف في تأويل شعره، وإنما هو نصّ يرمز إلى وضع حقيقيّ، حين يقذف الشاعر بالكلمة ويغيب متحدياً الكثيرين الذين يختصمون حولها؛ مما يؤكد على أن المتنبي لم يكن يرتضي الدلالة المعجمية لألفاظ نصّه، بل يريد شيئاً آخر وراءها، وهو

(١) شرارة: عبد اللطيف، معارك أدبية قديمة ومعاصرة، مرجع سابق، ص ١٠٠، ١٠١.

(٢) الجرجاني: علي بن عبدالعزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل،

وعلي محمد الجاوي، المكتبة العصرية / بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ١٢، ١٣.

(٣) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٦٣.

المعنى المستخلص من تركيب كامل، "وهو المقصود بمصطلح الشرح والتفسير بل والتأويل"^(١).

وهكذا أدرك المتنبي فعل القراءة الواعية، وكأنه حين يفرغ من شعره يغدو ملكاً لغيره من صفوة علماء الشعر؛ من مثل ابن جنبي، والمعري، وغيرهما، هؤلاء الذين صرح المتنبي بأنه يتجه بالشعر إليهم، وذلك ما يدل على هذا الخبر، الذي يرويهِ ابن جنبي عن المتنبي، إذ قال له يوماً: (أتظن أن عنايتي بهذا الشعر مصروفة إلى من أمدحه؟ ليس الأمر كذلك، لو كان لهم لكفاهم منه البيت، قلت: فلمن هي؟ قال: هي لك ولأشباهك)^(٢). ولا ريب أن ابن جنبي وأبا العلاء المعري قد وعيا مقولة المتنبي ومقصده جيداً، ولهذا قدماً آليات جديدة لقراءة النص الشعري لا تقف عند حدود اللفظ، بل تتجاوزهُ إلى الجملة، والسياق، والنص، وهما بحسبهما اللغوي والبلاغي يستثمران كل المعارف اللغوية لخدمة النص في أبعاده النسقية والدلالية، ويؤسِّسان لمفاهيم حديثة تخص المعنى وتجلياته في انسجام البيت الشعري، واتساق دلالاته.

(١) انظر يحيى: عباس، الخصومة حول المعنى (المعنى الشعري بين احتكار القراءة ورفضها) ابن وكيع التنيسي أنموذجاً، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٩، العدد ٣ و ٤، ٢٠١٣م، ص ٢١٣.

(٢) وردت العبارة عند صلاح فضل في كتابه شفرات النص، ص ١٢٥، عين للدراسات، القاهرة ١٩٩٥، ناقلاً إياها من كتاب أبي العلاء المعري: شرح ديوان المتنبي، معجز أحمد، تحقيق عبد المجيد دياب ٥٦/١، القاهرة ١٩٦٨م.

المحور الثاني: مسوغات قراءة ابن جني والمعري ديوان المتنبي

لم تغدُ قراءة النص مجرد وسيلة مادية للاتصال، بل باتت هي التي تحدد كلفيته^(١)، فعندما يكتمل النص أمام المتلقي، يكون عليه أن يوجد العناصر الغائبة عن النص؛ لكي يحقق له وجوداً طبيعياً أو قيمة مفهومه، والنص يعتمد على هذه الفعالية اعتماداً كاملاً ودونها يضيع النص، فـ"حينما يقول المتنبي مثلاً:

أُعِيذُهَا نَظْرَاتِ مِنْكَ صَادِقَةً .: . أَنْ تَحْسَبَ الشَّحْمَ فَيَمُنَ شَحْمَهُ وَرَمَّ^(٢)

فإنه يطلق البيت معلقاً في الهواء معتمداً بذلك على فهمنا لأبعاد إشارات هذا البيت، وهو لا يريد منا أن نفهم المعنى الموجود في هذا القول، ولكنه يريدنا أن نفهم الغائب عنه، أي دلالاته المجازية: فالشحم والورم لا يعينان هنا الشحم والورم المعروفين، وهذان معيان يعزف عنهما الشاعر ولا يريدهما. ولذا فإن (الشحم والورم) هما إشارتان حرتان، وهما وجود معلق يعتمد على (غياب) سيتولّى القارئ إحضاره إلى البيت في كل مرة يقرأ فيها هذا البيت، ويتنوع هذا الحضور ويتشكل حسب ماهية الالتقاء بين الإشارة ومفسرها، فقد يكون معنى الشحم والورم هو الهدية والرشوة، أو المحبة والنفاق، أو العلم والجهل، أو أي متضادين قد ينبثقان في ذهن القارئ لحظة احتكاكه بهاتين الإشارتين. وهذا هو معنى القراءة أو تفسير النص، أي أنها عملية إحضار للغائب، على أن هذا الغائب هو أثر النص الذي هو سبب

(١) انظر الغيث: نسيمة، البويرة... ودوائر الاتصال، دراسة في المفاهيم النقدية وتطبيقاتها، دار قباء، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٣١.

(٢) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٦٢.

تميَّزه كأدب، وليس مجرد قول لغوي. وهذه الصلة بين الحضور والغياب هي صلة حياة ووجود في النص^(١).

ولعلّ هذا إقرار بأهمية الفهم، والتصوُّر، والتبيين في التواصل مع العمل الأدبي؛ ذلك أن النصَّ الجيد حمَّالٌ أوجه، ولا يفضي بسرّه كله لقارئه، وإنَّ ظنَّ أنه قد أحاط به فهمًا، يقول عبدالقاهر: "وإنَّك لتتظر في البيت دهرًا طويلًا وتفسره، ولا ترى أنَّ فيه شيئًا لم تعلمه، ثم يبدو لك فيه أمر خفي لم تكن قد علمته، مثال ذلك بيتُ المتنبي:

عَجَبًا لَهُ حَفِظَ الْعِنَانَ بِأَنْمَلٍ . . . مَا حَفِظَهَا الْأَشْيَاءُ مِنْ عَادَاتِهَا^(٢)

مضى الدهرُ الطويل ونحن نقرؤه فلا ننكرُ منه شيئًا، ولا يقع لنا أن فيه خطأ، ثم بان بأخره أنه قد أخطأ. وذلك أنه كان ينبغي أن يقول: (ما حفظُ الأشياء من عاداتها)، فيضيف المصدرَ إلى المفعول، فلا يذكرُ الفاعل، ذلك لأن المعنى على أنه ينفي الحفظَ عن أنامله جملةً، وأنه يزعم أنه لا يكون منها أصلًا، وإضافته الحفظَ إلى ضميرها في قوله: ما حفظها الأشياء يقتضي أن يكون قد أثبت لها حفظًا، ونظيرُ هذا أنك تقول: (ليس الخروجُ في مثل هذا الوقت من عاداتي)، ولا تقول: (ليس خروجي في مثل هذا الوقت من عاداتي). . . ولا يصحُّ قياسُ المصدر في هذا على الفعل، أعني أنه لا ينبغي أن يُظنَّ أنه كما يجوز أن يقال: (ما من عاداتها أن تحفظ الأشياء)، كذلك ينبغي أن يجوز: (ما من عاداتها حفظها الأشياء)، ذلك أن

(١) الغدامي: عبد الله، الخطيئة والتكفير، الخطيئة والتكفير من النبوية إلى التشريحية -

نظرية وتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٩٨م، ص ٨٤، ٨٣.

(٢) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ١٦٣.

إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضي وجوده وأنه قد كان منه، يُبين ذلك أنك تقول: (أمرت زيدا بأن يخرج غداً)، ولا تقول: (أمرته بخروجه غداً)"^(١).

وتباعاً لهذا الفهم والتصور مسَّ ابن جنِّي في قراءته ديوان المتنبي الكثير من القضايا اللغوية والبلاغية التي اتخذها منفذاً لنقد الشعر وتقييمه وتبرير ظواهره، متصدِّياً لحملات كثيرة استهدفت شعريَّة المتنبي ولغته التي تفتح مجال التأويل وازدحام الدلالات، مشجِّعاً له على التحديث في بنية النص، وفي دقة المعنى، منقِّباً عن المعاني المقصودة من وراء البيت والبيتين، "ولعل مفهوم (شجاعة العربية) الذي خصص له ابن جنِّي حيزاً كبيراً في كتابه الخصائص أن يمثل الأصل الجمالي الذي يكشف عن الصفة الإبداعية الكامنة في اللغة العربية، ذلك أنها تفسح للشاعر إمكانات لغوية غنية لخلق تعبيرات فنية تتجاوز القواعد القياسية، وفي هذا تتجلى مرونتها وشجاعته. . . بما تملكه من طاقة كامنة لإبداع علاقات لغوية تنقيد بنظام القواعد الأصلية، إنها نسق لغوي ينطوي على إمكانات جمالية. وإذ يواجه الشاعر هذا النسق، فإنه يعتمد إلى الانتفاع به واستغلال إمكاناته الغنية إلى أبعد الحدود، وبالشكل الذي يضمن له الخصوصية والتفرد"^(٢). من ذلك قوله معلِّقاً على أحد أبيات المتنبي الذي عدّه بعض النقاد مسروقاً، وهو قوله:

أزورهم وسواد الليل يشفع لي .: وأنتني وبياض الصبح يغري بي^(٣)

(١) الجرجاني: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ص ٥٥٢، ٥٥١.

(٢) مشبال: محمد، البلاغة وحكمة اللغة، مجلة فكر ونقد (مجلة ثقافية شهرية)، النهضة -

الرباط - المغرب، السنة الثانية، العدد ١٧، ١١ مارس ١٩٩٩م، ص ٨٤.

(٣) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ١٢٥.

حدثني المتنبي وقت القراءة عليه: قال لي ابن خنزابة وزير كافور: أعلمت أنني أحضرت كتبتي كلها، وجماعة من أهل الأدب يطلبون لي من أين أخذت هذا المعنى، فلم يظفروا بذلك؟! وكان أكثر من رأيت كُتِبًا. يقول ابن جنّي: ثمّ إنني عثرت بالموضع الذي أخذه منه، إذ وجدت لابن المعتز مصراعًا بلفظ لين ضعيف جدًا فيه معنى بيت المتنبي كله، على جلال لفظه وحسن تأليفه، وهو قوله: (فَالشَّمْسُ نَمَامَةٌ وَاللَّيْلُ قَوَادٍ)، ولن يخلو المتنبي من إحدى ثلاث: إما أن يكون قد ألمّ بهذا المصراع، فحسنته وزينته وصار أولى به. وإما أن يكون قد عثر بالموضع الذي عثر ابن المعتز، فأرّبى عليه في جودة الأخذ. وإما أنه قد اخترع المعنى وابتدعه، فإن كان ابتدعه فناهيك به حسنًا وبالبيت صنعة وثقيفًا^(١).

بمثل هذه التعليقات كان ابن جنّي يدفع تهمة السرقة التي ألصقت بنصوصه الشعرية الكثيرة، وكثيرًا ما كان تثار بينهما مسائل اللغة، فيرتاب ابن جنّي في معنى بيت؛ نتيجة للبس وقع في اشتقاق كلمة، فكان المتنبي يقوم بدور المفصح عن أصل الكلمة، والمستشهد بالأمثلة الموضحة، فما يلبث ابن جنّي اللغوي أن يسلم بسداد رأي المتنبي وبرجاجة تخريجاته؛ من ذلك ما ينقله ابن جنّي قائلاً: "سألته يومًا عن قوله:

وقَدْ صَارَتِ الأَجْفَانُ قُرْحًا مِنَ البُكَاءِ . . . وصَارَ بَهَارًا فِي الخُدُودِ الشَّقَائِقِ

سألته: أقرحًا أم قرحى؟ فقال: قرحًا منونًا، ثم قال: ألا ترى بعده: (بَهَارًا فِي الخُدُودِ الشَّقَائِقِ)؟ يريد: كما أن بهارًا جمع بهارة، وهو اسم لا

(١) انظر ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر (شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبي)، تحقيق رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ج ١، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ٥٣٨، ٥٣٩.

وصف، فذلك قرحاً جمع قرحة. يقول ابن جني معلقاً: فعلت بهذا ونحوه أنه متأنق في صنعة الشعر متأمل لأعطافه، غير معتمد على طبعه مجرداً من التنقيح والتهديب^(١).

وللمتنبى في نظر ابن جني براعة في التحكم في المعجم الشعري وتصريفه، وتحويل القصيدة من غرض إلى غرض آخر مناقض تماماً له، فقد لاحظ في قول المتنبى لكافور الإخشيدي يمدحه:

وما طربى لما رأيتك بدعةً .: لقد كنت أرجوان أراك فأطربُ

أنه هجاء مبطن، فحين قرأ المتنبى عليه البيت، قال ابن جني: أ جعلت الرجل أبا زنة - كنية للقرد -؟ ضحك المتنبى لذلك. لأنه يطوي المديح على هجاء؛ فإن كان البيت في ظاهره مديحاً، فإنه إلى الهزء أقرب^(٢). والناظر في هذا التعليق يرى أن ابن جني مبالغ في تخريجه هذا البيت على أنه من الهجاء المضمّر أو المقلوب؛ إذ إن المتنبى لما أراد هجاء كافور هجاء صراحةً ولم يلجأ إلى الإضمار، كما في قصيدته التي مطلعها:

عيدُ بآيةٍ حالٍ عُدتِ يا عيدُ .: بما مضى أم بأمرٍ فيك تجديدُ

فقد شدّ المتنبى الرحال إلى كافور - بعدما غادر حلب وأميرها مكرها - طمعاً في ولاية يوليها إياه، لكنه لم ينل منه مطلبه، فهجاه وهجا مصر هجاءً مرّاً. وإنه لمن التجني أن نظنّ بكافور الغفلة إلى الدرجة التي لا يدرك بها ما إذا كان المتنبى مادحاً له أم مستهزئاً؛ الأمر الذي يدعوننا إلى القول بأن ابن جني قد بالغ في إخراج كثير من مدح المتنبى كافور إلى الهجاء،

(١) انظر ابن جني: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٣٩.

(٢) انظر ابن جني: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٨٣.

وأن هذا الأمر قد يكون بإيعاز من المتنبي لابن جني، وذلك لما أحسّه من الخزي عندما رأى أنه قد أسف بمدح عبد خصي بسبب الطمع في ولاية لم يستطع أن ينالها^(١).

ولقد أسهمت قدرة ابن جني اللغوية في توجيهه للمعنى الإعرابي وما يتناسب والمعنى الذي يريد المتنبي، وذلك في أسلوب يجمع بين جانبي التنظير والتطبيق، من ذلك قوله معلقًا على قول المتنبي:

مَا الْخِلُّ إِلَّا مَنْ أَوْدُ بِقَلْبِهِ .: وَأَرَى بَطْرَفًا لَا يَرَى بِسَوَائِهِ

فأدخل الباء على سواء، وهي لا تستعمل في حال السعة والاختيار إلا ظرفًا، فاضطرّ، فجعلها اسمًا، وى ذلك على كونها ظرفًا قولهم: مررت بالذي سواك، فكونها صلة تدلّ على ظرفيّتها، وشيء آخر، وهو قول لبيد:

فَابْدُلْ سَوَامَ الْقَدْرِانِ .: سَوَاءَهُمَا دُهُمًا وَجُونًا

فنصب (دُهُمًا) و(وَجُونًا) لأنهما اسمٌ إنَّ وقدرَ الخبر، وهو (سواء)، كما تقول: إنَّ في الدار زي داء، ولو لم تكن ظرفًا ما جاز أن يُفصلَ بها بين: إنَّ واسمها. . . ولذلك قال المتنبي بسوائه، ومعنى البيت: ليس لك خِلٌّ غيرُ نفسك، فلا تلتفت إلى قول أحدٍ قال: إنني خليلٌ لك، أي قد فسد الناس^(٢).

واستدراك ابن جني على بيت المتنبي وقوله: (بسوائه)؛ حيث جرّ سواء بحرف الجر الباء، تنظير نحويّ في استعمال كلمة [سواء]، والتي اختلف النحاة فيها فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها ملازمة للظرفية الدالة

(١) مندور : محمد، النقد المنهجي عند العرب: منهج البحث في الأدب واللغة، دار نهضة

مصر، ١٩٩٦م، ص ٢٤٠.

(٢) ابن جني: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٤٣ : ٤٥ .

على البديل المكاني، وذهب الكوفيون ووافقهم ابن مالك إلى أنها تكون ظرفية أحيانا وتكون اسماً متأثراً بالعوامل في بعض الأحيان، وذهب الرماني والعكبري إلى أن مجيئها ظرفية أكثر، واختاره ابن هشام^(١)؛ ومن ثم يكون الشاهد في بيت المتنبي دليلاً يستند إليه ابن جنّي في أن (سواء) تلتزم النصب على الظرفية إلا في الضرورة الشعرية.

ومن مظاهر قراءة ابن جنّي النحوية لشعر المتنبي، اهتمامه بالعلاقة الجدلية بين علم الصرف والدلالة؛ والتي تقوم على التأثر والتأثير فيما بينهما، فالأبنية الصرفية أوعية للمعاني، وأيّ تغيير في البناء الصرفي للكلمة يتبعه تغيير في المعنى؛ ولهذا فطن ابن جنّي إلى توظيف المتنبي للمصادر في الوصف بدلا من الوصف بالمشق؛ ذلك أن العرب إنما انصرفت إلى الوصف بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي؛ الذي يزيدك أنسا بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر في قولك: أقائمًا والناس قعود؛ أي تقوم قياما والناس قعود. والآخر معنوي؛ أي حين يوصف الموصوف بالمصدر يكون كأنه مخلوق من ذلك الفعل لكثرة تعاطيه له واعتياده إيّاه^(٢). وبناءً على هذه القاعدة وظّف ابن جنّي تعليقه على بيت المتنبي الذي فيه:

إلام طماعيةً العاذلِ .: ولا رأيَ في الحبِّ للعاقلِ

(١) الغزي: أبو البركات بدر الدين محمد بن رضي الدين، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق أحمد عنتر أمين، دار الكتب العلمية، ج ١، ص ٦٧٤.

(٢) انظر ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج ٣، ص ٢٥٩.

يلحق ابن جنى: "الإلم؟ أي: إلى أي شيء؟ وإلى متى؟ ويُقال: طَمَعْتُ فِي الشَّيْءِ طَمَعًا وَمَطْمَعًا وَطَمَاعَةً وَطَمَاعِيَةً، ومثله من المصادر ما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن، عن أحمد بن يحيى قال، يقال: اللِّقَانَةُ واللِّقَانِيَّةُ واللِّحَانَةُ واللِّحَانِيَّةُ والتَّبَانَةُ والتَّبَانِيَّةُ والطَّبَانَةُ والطَّبَانِيَّةُ، وقال: معنى هذه الأحرف واحدٌ، والرَّكَانَةُ والرَّكَانِيَّةُ والسَّمَاعَةُ والسَّمَاعِيَّةُ والكِرَاهَةُ والكِرَاهِيَّةُ والمَسَاءَةُ والمَسَائِيَّةُ والنَّصَاحَةُ والنَّصَاحِيَّةُ والرَّفَاهَةُ والرَّفَاهِيَّةُ والرَّفْهِيَّةُ والجِرَاءَةُ والجِرَائِيَّةُ، ويُقال: جَارِيَةٌ بَيْنَهُ الْجِرَاءُ وَالْجِرَاءَةُ"^(١).

وفي استعراض كل هذه المصادر إشارة إلى عبقرية المتنبي الفذة في توظيفه لمفردات اللغة في تركيب ذهني جديد يتعلق بتعميق النظر في دلالات النص، وذلك من خلال سياق يغير ما عهده الشعر العربي، فقد وفق المتنبي حين عبّر بالمصدر (طماعية) ولم يستعمل اسم الفاعل (طامع)، فوصف طمع العاذل في رجوعه عن الهوى بالمصدر بدلا من اسم الفاعل للمبالغة في الوصف، وللدلالة على أنه اعتاد هذا الكلام من عاذله، فهو يقابل على إصرار بإصرار؛ يصرُّ عاذله على صرفه عن الهوى ويصرُّ هو على عدم السماع له.

وربما كان هذا سبباً في جعله يذكر الرأي والرأيين حول القضية الواحدة التي يثرها، ويسترسل في التحول — بشكل طاغٍ مفرطٍ — إلى درجة توقع القارئ في إشكالية فهم المعنى، أو تصل به إلى حد الملل، من ذلك تعليقه على قول المتنبي:

سِرْبٌ مَحَاسِنُهُ حُرِمَتْ ذَوَاتِهَا .: دَانِي الصِّفَاتِ بَعِيدٌ مَوْصُوفَاتِهَا

(١) ابن جنى: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦٩١.

ففي هذا البيت لطيفة نحوية اختلف فيها علماء النحو، وهي أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس، فلم يتيسر لهم ذلك، لأن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق، فاتخذوا كلمة (ذو) وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس، والتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفا لما احتيج في الوصف به إلى وصلة، ولهذا فإن (ذو) لا تضاف إلى الأعلام، ولا إلى الضمائر، ولا إلى الصفات، ولا إلى الجمل، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلا في نحو (أنا الله ذو بكة) ووردت إضافتها إلى الضمير شذوذاً في قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضِّ . . . لِمَنِ النَّاسُ ذُووه

ووردت إضافتها إلى جملة شذوذاً أيضاً في نحو قولهم: (اذهب بذني تسلم)^(١).

ولما كان هذا لحناً لم يقع في كلام العرب إلا شذوذاً، فقد علق ابن جني عليه في شرح بيت المتنبي السابق قائلاً: ".... وفي هذا البيت شيء من الإعراب لطيف المذهب منع سيبويه منه البتة، وهو إضافة (ذو) وأخواتها إلى المضمرة، لأنه لا يجيز: (هذا رجل ضربت ذاه) بمعنى صاحبه، من تبعه من صاحبه، وكذلك من تبعه من أصحابه. وقد قال هو: (ذواتها)، فأضاف (ذوات إلى الضمير)، وأجاز المبرد إضافة (ذو) ونحوه إلى المضمرة، فأما قوله: (بعيد موصوفاتها) فحسن مستقيم، وليس مثلما أجازه سيبويه ضرورة، وردّه عليه أصحابه، وهو إجازته: (مررت بامرأة حسنة

(١) انظر عبد الحميد: محمد محيي الدين، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ج ١، ص ٤١، ٤٢.

وجهها) لأن الضمير من وجهها يعود على المرأة، والضمير في موصوفاتها ليس يعود على (السرب) إنما يعود على (الصفات)، فجرى ذلك مجرى قولك: (مررت برجل حسن الثياب، طويل أردانها)، فعاد الضمير من (أردانها) على (الثياب)، ولو أعدته على الرجل، فقلت: (طويل أردانه) لكان قبيحاً. . . ولم يُجزَّه على قبحه، إلا في ضرورة الشعر، وقد ذهب فيه غيره إلى غير هذا، وليس هذا موضع شرحه^(١).

ومما راعاه ابن جنّي في قراءته أنه كان يذكر الخلاف في نوع الصيغة بين العلماء، ثم يبدأ بترجيح أحد الآراء بما يمتلكه من زاد لغوي يوظفه في التمييز والترجيح، ومثله في قول المتنبي:

عَجَبًا لَهُ حِفْظَ الْعِنَانِ بِأَنْمَلٍ .: مَا حَفِظَهَا الْأَشْيَاءُ مِنْ عَادَاتِهَا

"أنمل: جمع أنملة، وهي طرف الإصبع، ويُقال أيضاً: أنملة، وأنكر أبو حاتم: أنملة، ولعمري، إن (أفعل) في الأحاد النكرات عزيز. وقال سيبويه في الأنملة: ولا يكون في الأسماء أفعل إلا أن يكسر عليه الواحد للجمع نحو أكلب وأعبد. . . وقال الأصمعي: الأنامل: منتهى المفاصل الأوائل من كل إصبع من اليدين والرجلين، وقلما جاء عنهم في جمع أنملة: أنمل، [وأكثر ما جاء: أنامل، إنا أن ابن الأعرابي قد حكى في جمعها: أنمل] والقياس أيضا يشهد بصحته^(٢). فبعد أن طوّف بنا حول آراء أبي حاتم، وسيبويه، والأصمعي، وابن الأعرابي، يرجّح رأي ابن الأعرابي بقوله: (والقياس أيضا

(١) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٦٥٨ : ٦٦٠.

(٢) المصدر نفسه، والجزء نفسه، ص ٦٧٦ ، ٦٧٧.

يشهدُ بصحّته)، ثم أنشد لحاجز الأزدي (الشاعر جاهلي): " كأنهْي يَغشى
طَرْفَ الأَنْمَلِ" (١).

وكلمة أَنْمَلٍ، وهي من جموع القلة، وأوزانها أربعة: أَفْعَلٌ، وَأَفْعَالٌ،
وَأَفْعَلَةٌ، وَفِعْلَةٌ، والدليل على أن هذه الجموع الستة للقلة، هو الاستقراء من
خلال تفسير العدد القليل بها نحو ثلاثة أفلس، وأربعة أجمال، وخمسة
أرغفة، وسبعة فتيّة، وسبع سنين، وتسع شجرات، فمجيء تمييزها مع
الأعداد فيما بين الثلاثة إلى العشرة دليل على ذلك، وتخصيص هذه الأوزان
بعدد القلة دلّ على قلة المضاف إليه. والدليل الآخر على القلة في هذه
الأوزان والصيغ الست هو تصغيرها على لفظها كالمفرد، وتصغير الجمع
دليل وقرينة على قلة المعدود؛ ولذا اختص التصغير بجموع القلة (٢).

ولعلنا لا نخالف الحقيقة إذا قلنا أن ابن جنّي كان له السبق في ربط
التنويح الدلالي بالحركة الإعرابية، حيث المعاني المتناوبة على المفردات
الواردة في أبيات المتنبي، والتي لولا الحركات لما فهمت، من ذلك تعليقه
على قول المتنبي:

فَتَبَيَّتُ تُسْنِدُ مُسْنَدًا فِي نَيْهَا .: إِسَادَهَا فِي الْمَهْمَةِ الْإِنْضَاءُ

بقوله: "ونصب (مسنداً) على الحال منها، و(الإنضاء) مرفوعٌ بـ(مسندٍ)،
والعائدُ عليها من هذه الحال (هاء) في (نَيْهَا) و(إِسَادَهَا) منصوبٌ على
المصدر، والناصبُ له (مسنداً) لا (يُسْنِدُ)، وتقديره ومعناه: فتبيّت هذه الناقة

(١) انظر المصدر نفسه، والجزء نفسه، ص ٦٧٧.

(٢) انظر هيئة علماء المسلمين في العراق، دقائق علمية: الأدلة على جموع القلة في

تُسَدُّ مُسَدًّا (الإِنضَاءُ) فِي نِيَّهَا إِسَادًا مِثْلَ إِسَادِهَا هِيَ فِي الْمَهْمَةِ: وَنَظِيرُ هَذَا: (تَبَيَّتْ هُنْدٌ تُصَلِّيَ مُصَلِّيًا عَمْرُوٌ فِي دَارِهَا صَلَاتَهَا فِي الْمَسْجِدِ) أَي: تَبَيَّتْ تُصَلِّيَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ. فـ(تُسَدُّ): فَعْلٌ (الإِنضَاءُ)، وَجَرَى حَالًا عَلَى النَّاقَةِ لِمَا تَعْلَقُ بِهِ مِنْ ضَمِيرِهَا الَّذِي فِي (نِيَّهَا) كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِهَنْدٍ وَأَقْفًا عِنْدَهَا عَمْرُوٌ^(١).

فمدلول تعليق ابن جني أن الحركات الإعرابية هي المفتاح لفهم المعنى المراد؛ فكلمة (مسندًا) جاءت منصوبة على الحال، فجمعت بين العلامة الإعرابية (النصب)، والتي تدل في معناها اللغوي على المعاناة والتعب، وبين الوظيفة النحوية (الحال)، والتي مدار المعنى في البيت عليها؛ حيث يريد الشاعر بقوله: (فَتَبَيَّتْ تُسَدُّ مُسَدًّا)، أن هذه الناقة تُسْرِعُ السَّيْرَ كَمَا يُسْرِعُ تَعْبُهَا بِقَطْعِ هَذِهِ الْأَرْضِ الْبَعِيدَةِ، السَّيْرَ فِي شَحْمِهَا، (أَي يُهْزِلُهَا الْإِنضَاءُ لِشِدَّةِ السَّيْرِ، وَيُسْرِعُ فِي شَحْمِهَا)، كَمَا تَسْرِعُ هِيَ فِي قَطْعِ هَذِهِ الْأَرْضِ، أَي كَمَا قَطَعَتِ الْأَرْضُ قَطَعَتِ الْأَرْضَ شَحْمِهَا عَلَى احْتِذَاءٍ^(٢).

وربما أجهأ هذا إلى كثرة الاستشهاد بالشعر دعماً لرأيه اللغوي، فقد استشهد على شرحه بقول كثير، ولبيد، وروبة، وغيرهم: قال كثير (من الطويل):

أَضْرَبَهَا عِلْقُ السُّرَى كُلِّ لَيْلَةٍ .: إِلَيْكَ وَإِسَادِي ضُجَى كُلِّ صِيَهَبٍ

قال لبيد (من الرمل):

يُسَدُّ السَّيْرَ عَلَيْهَا رَاكِبٌ .: رَابِطُ الْجَاشِ عَلَى كُلِّ وَجَلٍ

(١) ابن جني: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٨٧.

(٢) انظر ابن جني: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٨٤ : ٨٧.

و(النِّيُّ) الشحم. يقال: نوت الناقة تنوي نوايةً ونوايةً، وهي نينةٌ. النِّيُّ والنَّوَا، وناقَةٌ نأويةٌ. أنشدنا أبو علي (المتقّب العبدي) (من السريع):

يُنْبِي تَجَالِيدِي وَأَقْتَادَهَا .: نَاوِكْرَاسِ الْفَدَنِ الْمُؤَيَّدِ

و(المَهْمَه) الأرض البعيدة الواسعة كالبيداء. قال "العجاج" (من الرجز):
وَمَهْمَهٍ هَالِكٍ مَنْ تَعْرَجَا أَي: "مُهْلِكٌ". وقال "رؤبة" (من الرجز):

وَمَخْفِقٍ مِنْ لُهُلِهِ وَلُهُلِهِ .: وَمَهْمَهٍ أَطْرَافُهُ فِي مَهْمَهٍ

و(الإنضاء) مصدر "أنضاه" "يُنضيه" "إنضاءً" إذا هزله وأذابه. وناقَةٌ
"نِضُو" و"نِضُوَةٌ" أي: هزيلة^(١).

ولا يفوت ابن جنّي في قراءته لديوان المتنبي أن يعتمد على آيات القرآن الكريم أو نصوص الأحاديث النبوية في إزالة الغموض عن معاني بعض ألفاظ المتنبي، أو تبرير استعماله لكلمات أعجمية غير شائعة عند العرب؛ فمن اعتماده على النص القرآني شرحه كلمة (المشخّلب) في بيت المتنبي:

بِيَاضُ وَجْهِ يَرْيِكُ الشَّمْسَ حَالِكَةً .: وَدُرُفْظُ يَرْيِكُ الدَّرْمَشَخْلَبَا

فيقول: "... و(المشخّلب): هذا الخرزُ المعروف، وليست عربيةً ولا فصيحَةً، فاستعملها على ما جرت به عادة الاستعمال، وقد فعلت هذا العرب فجاءت بغير لغتها إتباعاً للعادة. . . وكذلك (القسطاس) عندهم روميٌّ، وقال تعالى: ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ (*)، وكذلك (الإبريق) عندهم عجميٌّ، وقد قال عزّ وجلّ: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ﴾ (*)(^٢).

(١) انظر ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٨٤ : ٨٧.

(* الشعراء / ١٨٢ .

(* الواقعة / ١٧ - ١٨ .

(٢) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٧٩ ، ٣٨٠.

لعلّ ابن جنّي يقصد من هذه الاستشهادات الإقرار بأن ظاهرة التعريب في كلام العرب أمرٌ ثابتٌ، وضرورة من ضروريات حياة اللغة العربية نفسها، وأن التعريب ليس أخذاً للكلمة من اللغات الأخرى كما هي ووضعها في اللغة العربية، بل التعريب هو: أن تصاغ اللفظة الأعجمية بالوزن العربي، فتصبح عربية بعد وضعها على وزن الألفاظ العربية، وإذا لم توافق أي وزن من أوزان العرب، تُعدّل بزيادة حرف، أو بنقصان حرف أو حروف، وتُصاغ على الوزن العربي، فتصبح على وزن تفعيلاته، وحينئذ تصير اللفظة المعرّبة عربيّة كاللفظة التي وضعتها العرب^(١).

ومن اعتماده على النص النبويّ شرحه كلمة (أفلاذ) في قول المتنبي:

غادرت أوجههم بحيث لقيتهم .: أقفائهم وكبودهم أفلاذا

بقوله: " (الأفلاذ): جمع فلذ، وهي القطعة من الكبد. . . و يقال: كبد أفلاذ، أي: مقطّعة، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، يوم بدر: (هذه مكة قد ألفت أفلاذ كبدها)، يعني رجال قريش. ومعنى البيت: إنك قطّعتها بالضرب والطعن، حتى لم تكن تفصل وجوههم من أقفائهم"^(٢). وكذلك أيضاً في تعليقه على قول المتنبي:

أعادك الله من سهامهم .: ومخطئ من رميه القمر

بقوله: "يقال: بنّست الرميّة الأرنب، أي: بنّس الشيء ممّا يرمى الأرنب. وفي الحديث: (يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة)، أي: من الشيء الذي من عادته أن يرمى. ومعنى البيت: إنه من رمى القمر أخطأه، فكذا أنت لا تصل إليك سهام أعدائك لامتناعك وعلو شأنك"^(٣).

(١) انظر الألفاظ الأعجمية في القرآن، www.islamweb.net، بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٦م.

(٢) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٢.

(٣) المصدر نفسه، والجزء نفسه، ص ٣٠.

ومما اعتنى ابن جنّي بإظهاره عند القراءة، هو اقتران الظواهر اللغوية - سابقة الذكر - بالجانب البلاغي، والذي يفيد أن المتنبي يسبغ كلامه بما يجعله يؤدي أغراضاً زائدة على الغرض الأساس المتمثل في التوصيل، ومن ثمّ يخلق نشاطاً ذهنياً عند المتلقي لإدراك صياغة مغايرة ذات فنيات أصيلة، وذلك بالعدول عن الأصل، أو بتبديل مواقع الكلمات؛ ذلك أن الجملة العربية لا تتميز بحتمية في ترتيب أجزائها، رغم أن النحو قد حفظ رتباً لهذه الأجزاء، والعدول عن هذه الرتب يمثل نوعاً من الخروج عن اللغة النفعية إلى اللغة الإبداعية^(١).

ولهذا نرى في تعليقات ابن جنّي وتأويلاته للغة المتنبي خطوة نحو استجلاء خصائص البلاغة في التعبير الجمالي لبعض الظواهر البلاغية التي يتكئ عليها المتنبي في نصوصه ليؤكد المعنى عند المتلقي؛ ومن تلك الظواهر الحذف، والاستعارة، والتشبيه، والكناية؛ أما الحذف ففي قوله معلّقاً على بيت المتنبي:

تَوَفَّهُ فَإِذَا مَا شَنَّتْ تَبْلُوهُ . : فَكُنْ مُعَادِيَهُ أَوْ كُنْ لَهُ نَشَبًا

"تَصَبَّ (تَبْلُوهُ)" "بأن" مضمرّة، والتقدير: أن تَبْلُوهُ، فحذفها بعد أن قدّرها ظاهرة، وبقي عملها بحاله. . . والعرب قد حذفوا بعض الكلم ضرورةً وعلماً بما تعني، فحذفوا (أن) مع صلتها [أيضاً] ليس بخطأ. . . فكذاك بيت المتنبي ظاهر لفظه يقتضي "أن"، كأنه قال: "متى" (متى شئت أن تَبْلُوهُ)"^(٢). لكنّ شعريّة تلك الصياغة لا تكمن في مجرد العدول عن الذكر إلى الحذف

(١) عبدالمطلب: محمد، البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

(٢) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٨٥ : ٣٨٧.

فحسب، وإنما في تحولات الدلالة داخل نسيج النص، واحتماله وجهًا آخر من المعنى، فمقام الحذف هنا يلفت انتباه المتلقي إلى الطلب الذي في بداية البيت (توق)؛ فالمتنبي يحذّر صاحبه من أن يحومَ حول ممدوحه بالمعاداة، ومن ثمّ فإنّ هذا الطلب أتاح لابن جنّي أن يتدخل مباشرة بإحضار دلالة التقدير والتعظيم للممدوح، اعتمادًا على المقام وقرائنه الإشارية؛ فيعلق قائلاً: "يقولُ لصاحبه: (توقُ هذا الممدوحَ، فإنّ لم تتقُ بهذا القول منّي وأردتَ اختباره، فكنْ عدوًّا له أو مالًا له [على المجاز]، فسترى ما يفعلُ بك من الإبادَةِ والإفناء، إذ من عادته إهلاك أعدائه، وتفريقُ ماله"^(١).

وأما الاستعارة، ففي قول المتنبي:

فَالسَّلْمُ يَكْسِرُ مِنْ جَنَاحِي مَالِهِ .: بِنَوَالِهِ مَا تَجْبُرُ الْهَيْجَاءُ

يقول ابن جنّي: "جعل لماله جناحين استعارة. يقول: إذا غزا أعداءه، فأخذ أموالهم، وعاد، واستقرت به الدار أتاه العفاة فسألوه، فأعطاهم في السلم ما أخذه في الحرب"^(٢). إن حركة المعنى عند ابن جنّي متفجرة من غياب الطرف الثاني، وهو الطائر (المستعار منه) من التركيب، وحضور الطرف الأول، وهو المال (المستعار له)؛ الأمر الذي استدعى فاعليته بوصفه متلقيًا على مستويين؛ مستوى الغياب الذي يشغله بالبحث عنه، ومستوى الحضور الكنائي أو التقديري، وقد أطلق البلاغيون على هذه الصورة (الاستعارة المكنية) لأنها ترتبط بمضمون الإنتاج الكنائي، من حيث

(١) المصدر نفسه، والجزء نفسه، ص ٣٨٨.

(٢) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ١٠٤.

التعامل مع الدال، ثم إهماله باعتماد لوازمه^(١). أما من جهة البنية، فإن حركة المعنى متفجرة من امتداد بنية الاستعارة تجاه المستعار منه سواء أكان حاضراً أم غائباً، وذلك بإضافة بعض متعلقاته؛ تأكيداً لمهمته في إنتاج المعنى ففي البيت قرائن لغوية تحول دون ذهاب عقل ابن جنّي إلى تصور المعنى الحقيقي.

وتزداد بلاغة الاستعارة صعوداً عند ابن جنّي بالاعتماد على المبالغة والمشابهة بوصفهما من مقاييس الجمال فيها، فالاستعارة. . . موضوعها على أنك تثبت بها معنى لا يعرف السامع ذلك المعنى من اللفظ، ولكنه يعرفه من معنى اللفظ"^(٢)، ففي قول المتنبي:

فَتِيَّ يَمَلَأُ الْأَفْعَالَ رَأْيًا وَحِكْمَةً .: وَبَادِرَةً أَحْيَانًا يَرْضَى وَيَغْضَبُ

علّق ابن جنّي قائلاً: قوله (يملأ الأفعال) استعارة، وفيها مبالغة، ولا تقع الاستعارة إلا للمبالغة، ولولا ذلك لكانت الحقيقة لا يجوز غيرها.... أي: فهو على كل حالٍ واصلٌ رضي أو غضب"^(٣).

وكذلك في تعليقه على قول المتنبي:

وَكُنْتَ لَهُ لَيْثَ الْعَرِينِ لِشَبْلِهِ .: وَمَا لَكَ إِلَّا الْهِنْدُوَانِيَّ مِخْلَبُ

يقول: "الهندواني: السيفُ الهنديُّ، وهو المَهْنَدُ أيضاً... وجعل السيف مِخْلَبًا له استعارة وتشبيهاً لما شَبَّهه بالأسد"^(٤). يراد المبالغة في وصفه

(١) ويلزم على مذهب (الخطيب) أنه لا وجه لتسميتها استعارة، لأن الاستعارة هي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، أو استعمال اللفظ المذكور، والتشبيه غير ذلك: بل هو فعل من أفعال النفس.

(٢) الجرجاني: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص ٤٣١.

(٣) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٧٢.

(٤) المصدر نفسه، والجزء نفسه، ص ٥٧٩.

بالشجاعة وأنه قوي القلب، شديد البطش، وأن أظفاره ماضية كالسيف حين ينشبهها في عدوه، فهي لا تختلف عن مخالب الأسد أو الجوارح من الطير.

وأما التشبيه فبحكم طبيعته المرنة يعدّ معرضاً واسعاً للابتكار والإبداع، ومن التشبيهات التي عدّها ابن جنّي من المبتكر التشبيه البليغ، الذي يعتمد على المبالغة والإغراق في ادّعاء أن المشبه هو المشبه به نفسه، لذلك لا تذكر فيه أداة التشبيه، ولا وجه الشبه؛ من ذلك قول المتنبي:

لَو مَرَّ بِرِكَضٍ فِي سَطُورِ كِتَابَةٍ .: أَحْصَى بِحَافِرِ مَهْرِهِ مِيمَاتِهَا

يقول ابن جنّي: "يصفه بالفروسيّة، وأنّ فرسه يُطَاوَعُهُ على ما كلفه لمهارته ودُرْبَتِهِ، وخصّ الميماتِ دون العيناتِ، والفاءاتِ، والقافاتِ، ونحو ذلك ممّا ليس له شكلٌ إلى التّدويرِ، لأنّ (الميم) أشبهُ بالحافرِ من جميع حروفِ المعجمِ، فذَكَرَهُ (الميم) دون غيرها تشبيهه جاء معترضاً، وأحسنُ ما جاء التشبيهُ كذلك إذا كانَ بغيرِ أداةِ التشبيهِ، بل يهجمُ على السّمعِ من غيرِ توقُّعٍ له"^(١). وهذا النوع من التشبيه هو أرقى أنواع التشبيه بلاغة؛ ذلك أنه يحتاج في إدراكه إلى إعمال الفكر، ولأنه مبنيٌّ على ادّعاء أن المشبّه والمشبّه به شيءٌ واحدٌ.

ومن التشبيهات التي استملحها ابن جنّي ما جاء في قول المتنبي:

نَحْنُ رُكْبٌ مُلْجَنٌّ فِي زِيِّ نَاسٍ .: فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجَمَالِ

يقول ابن جنّي: "فجعل كونهم جنّاً أصلاً، وجعل كونهم ناساً فرعاً، وجعل كون مطاياهم طيراً أصلاً وكونها جمالاً فرعاً، فشبّه الحقيقةً بالمجاز في

(١) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٦٧٧، ٦٧٨.

المعنى الذي منه أفاد المجاز من الحقيقة^(١). وهذا النوع من التشبيه هو التشبيه المقلوب أو المعكوس، ويدل هذا على أن وجود وجه الشبه في المشبه أقوى وأظهر من وجوده في المشبه به؛ ومن ثم يوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر، ويفيدكها من غير أن يظهر ادّعاؤه لها، لأنه وضع كلامه وضع من يقيس على أصل متفق عليه. . . والمعاني إذا وردت على النفس هذا المورد، كان لها ضرب من السرور خاص، وحدث بها من الفرح عجيب^(٢).

وأما الكناية، ففي تعليقه على قول المتنبي:

وَبِمَسْكِ يَكْنَى بِهِ لَيْسَ بِالسِّمِّ . . . سِمْكَ وَكِنَّهُ أَرِيحُ الثَّنَاءِ

الذي فيه ليس المسك الذي يُكنى به هذا (المسك) المعروف، وإنما هو كناية عن طيب ذكره^(٣)؛ ما يشير إلى أن الكناية في بيت المتنبي ذات بنية ثنائية الإنتاج؛ إنتاج صياغي (بمسك يكنى، وهو الطيب وأريجه) يتجاوزه الذهن إلى إنتاج آخر دلالي يوازيه (طيب الثناء والذكر الحسن)، فإذا لم يتحقق هذا التجاوز، فإن المنتج الصياغي يظل في دائرة الحقيقة، مع الاحتفاظ للمنتج الموازي بحق الحضور التقديري، لأن في تغييبه انتقال من بنية الكناية إلى بنية المجاز، وهو ما يؤكد وقوع الكناية في منطقة وسطى بين طرفي الحقيقة والمجاز، فلا يمكن الميل بها إلى أحدهما، لأن اللفظ قد أنتجها معاً^(٤).

(١) ابن جني: الخصائص، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٠٢. وانظر ابن جني: الفسر، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٠١.

(٢) الجرجاني: عبد القاهر، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) ابن جني: الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ١٣٤.

(٤) انظر السكاكي: أبو يعقوب، مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص ٥١٢، ٥١٣. وكذلك عبد المطلب: محمد، البلاغة العربية قراءة أخرى، مرجع سابق، ص ١٨٦، ١٨٧.

وأما التعريض فهو أحد مستويات إدراك المتلقي للمعنى الكنائي، من ذلك تعليق ابن جنّي على بيت المتنبي:

إِلَى الَّذِي تَهَبُ الدَّوَلَاتِ رَاحَتُهُ .: وَلَا يَمُنُّ عَلَى آثَارِ مَوْهَبِ

"ظاهر هذا البيت مدح، وفيه تعريض بسيف الدولة"^(١)؛ فالتعريض هنا يعتمد على حركة ابن جنّي الذهنية، وقدرتها على تجاوز المستوى السطحي المباشر للمعنى، وهو مدح كافور الذي عمّت الأرض بمواهبه، ولا يَمُنُّ مع ذلك بعظيم ما يفعله، ثم استنطاقه بدلالة أخرى بديلة تقصّر مفردات العبارة عن إنتاجها، وهي تقصير سيف الدولة عن كافور، وأنه كان يَمُنُّ على الشاعر بما يصل منه إليه، وهذه الدلالة إنما أنتجها ابن جنّي بوصفه متلقيًا، وذلك "بالتعامل مع فضاء الصياغة وما يحتويه من إشارات دلالية"^(٢)، لكن ذلك لا ينفي حضور قصد المتنبي، والذي بدونَه قد تتحول الصياغة بنواتجها إلى حقيقة مباشرة.

ومما يحسب لابن جنّي أنه رغم إجلاله المتنبي ودفاعه عنه، فإن ذلك لم يمنعه من انتقاده والتنبيه إلى ما أخطأ فيه من تصنع وتكلف، أو تعسف في تركيب جملة؛ فمما أخذَه عليه في التصنّع والتكلف قوله:

سُقِيَتْ مَنَابِتُهَا الَّتِي سَقَّتِ الْوَرَى .: بِيَدِي أَبِي أَيُّوبَ خَيْرَ نَبَاتِهَا

يقول معلقًا: "و(الهاء) في (نباتها) تعود على (المنابت) فجعل (النبات) هو الذي يسقى (المنبت)، قلبًا للعادة، وإغرابًا في القول، وتغلغلًا في الصنعة"^(٣). ومما أخذَه عليه في التعسف قوله:

(١) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٥٦.

(٢) عبد المطلب: محمد، البلاغة العربية قراءة أخرى، مرجع سابق، ص ١٩٣، ١٩٤.

(٣) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٦٧٥.

أَنْتِ يَكُونُ أَبَا الْبَرِيَّةِ أَدَمٌ .: وَأَبُوكَ وَالثَّقْلَانِ أَنْتِ مُحَمَّدٌ

وقد علق عليه قائلاً: " في إعراب هذا البيت تعسفٌ، وتقديره: كيف يكونُ آدمُ أبا البرية، وأبوك محمدٌ وأنت الثقلان، ففصل بين المبتدأ الذي هو (أبوك) وبين الخبر الذي هو (محمدٌ) بالجملة التي هي قوله: (والثقلان أنت)، وهي أجنبيَّة" (١).

إن ما يرمي إليه ابن جنّي فيما أخذه على المتنبي يُعدّ من أبرز القضايا التي شغلت النقاد، وهو الحديث عن الطبع والصنعة، فهم يستحسنون ما جاء عن خليفة وسجيّة، ويستقبحون ما يخرج عن المؤلف الصحيح إلى الغث المستكره؛ حيث التكلف في الإبداع والتصنع في اختيار الألفاظ والمعاني، وعدم التوافق بين حالات النفس ومعانيها الخاصة. وملاحقة المعاذلات وحوشي الكلام؛ الأمر الذي جعل كثيراً من المعاني لا يعرف ولا يعلم الغرض فيها إلا بعد الكدّ والفكر وطول التأمل، أو لا يعرف إلا بالظن والحدس (٢).

وإلى جانب ابن جنّي نجد أبا العلاء المعريّ صاحب منهجٍ في القراءة والشرح يستند على فهمه لطبيعة الشعر ومعرفته الواسعة بمذاهب الشعراء، وطرائقهم الشعرية المختلفة، وبكلام العرب وغريبه؛ الأمر الذي يبدو واضحاً في اللامع العزيزي عن غيره من مصنفاته، حيث الاهتمام بذكر الوزن العروضي للقصيدة، وتحديد قافية البيت وعروضه وضربه، فيما يمكن

(١) المصدر نفسه ، والجزء نفسه ، ص ٩١٤ .

(٢) انظر الأمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري، تحقيق

السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط ٤ ، ج ٢ ، ص ١٣٩ .

أن نسميه القراءة العروضية لأبيات المتنبي؛ من مثل تعليقه على قول المتنبي:

أَتُنْكِرُ يَابْنَ إِسْحَاقَ إِخَائِي .: وَتَحَسَّبُ مَاءَ غَيْرِي مِنْ إِنَائِي

"وهي من الوافر الأول على رأي الخليل، ومن السَّحْلِ الرَّابِعِ فِي قَوْلِ غَيْرِهِ، وَقَافِيَتِهَا مِنَ الْمَتَوَاتِرِ"^(١).

وأحياناً يضمن قراءته العروضية شيئاً من النقد، لافتاً الانتباه إلى ما وقع فيه صاحبه من زحافٍ، كما في تعليقه على قول المتنبي:

رُبَّ نَجِيعِ بَسِيفِ الدَّوْلَةِ انْصَفَكَ .: وَرُبَّ قَافِيَةٍ غَاطَتْ بِهِ مَلَكًا

"وهي من البسيط الأول. ولم يزاحف أبو الطيب زحافاً تنكره الغريزة إلا في هذا الموضع، ولا ريب أنه قاله على البديهة، ولو أن لي حكماً في البيت لجعلت أوله: كم من نجيع؛ لأن رُبَّ تَدَلَّ عَلَى الْقَلَّةِ، وإنما يجب أن يصف كثرة سفكه دماء الأعداء، وَيُحَسِّنُ ذَلِكَ أَنَّ رُبَّ جَاءَتْ فِي النِّصْفِ الثَّانِي، وَهِيَ ضِدُّ كَمٍ"^(٢).

وتظهر لنا قراءة المعري العروضية لأبيات المتنبي كلفه بفن العروض، كاشفة عن سعة علمه وغزارة ثقافته التي لا تعرف التردد في إصدار الأحكام؛ من ذلك تخطئته للمتنبي في قوله:

وَلَا شُغْلَ الْأَمِيرِ عَنِ الْمَعَالِي .: وَلَا عَن حَقِّ خَالِقِهِ بِكَاسٍ

(١) المعري: أبو العلاء أحمد بن عبدالله، اللمع العريزي شرح ديوان المتنبي، تحقيق محمد سعيد

المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٨م، ج ١، ص ٢١.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٥١.

"الكأس، وما كان مثلها من الثلاثي، الذي وسطه همزة تكون له ثلاثة أحوال في القريض إذا جاءت في حشو البيت؛ فالمنشد مخير: إن شاء همز، وإن شاء جعل الهمزة ألفاً، كقول القائل: [الوافر]

تصدُّ الكأسَ عَنَّا أمْ عَمْرٍو .: وَكَانَ الكَاسُ مَجْرَاهَا الِيمِينَا

وإذا جاءت في القافية مع حروف ليست ذات لينٍ فالهمز واجب، ومن تركه فقد أساء، كقول الراجز:

قَدْ خَطَبَ النُّومُ إِلَى نَفْسِي .: هَمَسًا وَأَخْفَى مِنْ مَقَالِ الهَمْسِ [الرجز]

وَمَا بَانَ أَطْلُبُهُ مِنْ بَأْسٍ

فإن لم يهمز بأس في هذا الموضع؛ وإلا فهو عيب لم تجر العادة بمثله، وإذا شُبِّهَ بعيوب الشعر حسب من السناد، إلا أن العرب ساندت في الواو والياء إذا كانتا ردفين، ولم يُساندوا بالألف، لم يجيئوا مع جلس وحلس بمثل ناس، وجاؤوا مع نفس وخمس بقوس، ويجوز عندهم أن يأتوا مع خمر وأمر بمثل سير إلا أنه عيب. وإذا كانت كأس ونظائرهما مع حروف لين مثل ناس وقاس فهمزها خطأ، وذلك في مثل بيت أبي الطيب^(١).

ومما اشتملت عليه قراءة المعري لديوان المتنبي إلى جانب القراءة العروضية، القراءة اللغوية؛ فهو يشرح مفردات اللغة في كل بيت، ويستقصي معاني الألفاظ ودقائقها، ويذكر المعنى السياقي لها، ويحتج بالشعر، ويستشهد بالقرآن الكريم؛ من ذلك شرحه قول المتنبي:

(١) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٩٨،

ما الدَّهْرُ عِنْدَكَ إِلَّا رَوْضَةٌ أَنْفٌ .: يَا مَنْ شَمَانِلُهُ فِي دَهْرِهِ زَهْرٌ

يقول: "الروضة: يقال: إنها تكون في السهل، هكذا يقول بعض الناس،
فأما الشعراء فقد نسبوها إلى الحزن، قال الأعشى: [البسيط]

مَا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْحَزَنِ مُعْشَبَةٌ .: خَضْرَاءُ جَادَ عَلَيْهَا مُسْبِلٌ هَطْلٌ

وقال كثير: [الطويل]

فَمَا رَوْضَةٌ بِالْحَزَنِ طَيِّبَةٌ الثَّرَى .: يَمُجُّ النَّدَى جَثْبَاتِهَا وَعَرَارُهَا

ويزعمون أن الحزن الذي يذكره الشعراء هو موضع بعينه بنجد.
ويذكرون أن الروضة إذا كانت على مرتفع من الأرض قيل لها: ترعة.
ويقال: روض المكان ترويضاً، واستراض: إذا صارت فيه روضة. والأنف:
التي لم ترع، فالذي يرعياها ماله كأنه يستأنفها؛ أي: يأخذ أولها؛ لأنها
مأخوذة من الأنف. ويقال: شراب أنف؛ أي: مستأنف قد بدئ بشربه، وكأس
أنف. قال امرؤ القيس:

أَنْفٌ كَلَوْنَ دَمِ الْغَزَالِ مُعْتَقٍ .: مِنْ خَمْرٍ عَانَةٌ أَوْ كُرُومِ شَبَامٍ

ويروى: سنام ... والشمائل تستعمل في الخلق والخلق، يقال: هو
حسن الشمائل؛ أي: الأخلاق والخلق، قال امرؤ القيس: [الطويل]

وَتَعْرِفُ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ شَمَانِلًا .: وَمِنْ خَالِهِ وَمِنْ يَزِيدَ وَمِنْ حُجْرٍ

ويقال لواحد الشمائل: شمال، والنحويون يرون أن شمالاً تكون واحداً
وجمعاً؛ لأن فعياً وفعالاً أخوان، فلما كانوا يقولون: كريم وكرام، وظريف
وظراف، أجروا فعالاً إذا كان واحداً مجرى فعيل في الجمع، ومثله قولهم:
دلاص للدرع الواحدة والجميع. وذهب سعيد بن مسعدة إلى أن قوله تعالى:



﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ (*) جمع يجعله من باب دِلاصٍ وشمالٍ. فأما كون الشمال في معنى الخليفة، فمنه قول السلمي: [الطويل]

أَبَى الشَّتْمِ أَنِّي قَدْ أَصَابُوا كَرِيمَتِي .: وَأَنْ لَيْسَ إِهْدَاءُ الْخَنَا مِنْ شِمَالِيَا
وقالوا: رجل مشمول الخلاق؛ أي: مبارك ميمون، ومشمول الخليفة؛
أي: مشؤوم، وذكره ابن السكيت في الأضداد^(١).

ومن يصفح قراءة المعري في كتابه اللامع يجد فيها براعة فائقة في إمامه بجوامع اللغة؛ حيث الظواهر الصوتية، والصرفية، والنحوية، والبلاغية؛ فمن الظواهر الصوتية تعليقه على بيت المتنبي:

لَقَدْ كُنْتُ أَنفِي الْغَدَرَ عَنْ تَوْسٍ طَيِّبٍ .: فَلَا تَعْدُلَانِي رَبُّ صَدَقٍ مُكَدَّبٍ
يقال: فلانٌ من تَوْسٍ صِدْقٍ، وسَوْسٍ صِدْقٍ؛ أي: من أصله ومعدنه^(٢).
وهنا يلفت المعري انتباهنا إلى ظاهرة صوتية صرفية، وهي إبدال السين تاءً والمسوغ الصوتي لإبدال السين تاءً، هو أن كلا الصوتين مهموسان كما أنهما يكادان أن يكونا متماثلين في المخرج، وهذا الإبدال شائع في لهجة اليمن، فيقولون (النات) في (الناس)، و(لبات) في (لا باس)، وأنشد لعُلباء بن أرقم من [الرجز]:

يَا قَبِيحَ اللَّهِ بَنِي السَّعَلَاتِ .: عَمْرُوبُ بْنُ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

لَيْسُوا أَعْفَاءَ وَلَا أَكِيَاتِ

يريد الناسَ والأكياسَ^(٣).

(*) الفرقان / ٧٤ .

(١) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيري شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ٤٨٥ : ٤٨٧ .
(٢) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيري شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١٠ .
(٣) انظر ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، ص ٤١٠. وكذلك أنيس : إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٨، ١٩٩٢م، ص ١٠٥ .

ويسترسل المعري في قراءته الصوتية شارحاً ظاهرة أخرى من الظواهر الصوتية التي اشتهرت بها بعض قبائل العرب، وهي تخفيف الهمزة، فمن تعليقه على هذه الظاهرة قوله في شرح بيت المتنبي السابق: "وطيئٌ أكثر ما يستعمل بالهمز، وربما قالوا: طيٌّ بغير همزة. وحكي عن ابن الكلبي أنه قال: إنما سمي طيئاً لأنه أول من طوى المناهل، يعني طيَّ البئر التي تعرفه العامة، ونسب هذا البيت إليه، وهو قوله: [الوافر]

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِي .: وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ

وهذا البيت يوجد في الحماسة منسوباً إلى رجل يقال له: سنان، وإذا صح هذا القول فالهمز في طيئٍ غير أصلي، وإنما يجري مجرى قولهم: حَلَّتْ السَّوِيقَ، والأصل من الحلاوة ونَشِنْتُ الرَّائِحَةَ، وإنما هو من النَّشْوَةِ، وهي الرائحة الطيبة. وقال بعض الناس: طيئٌ مأخوذ من قولهم: طاء في الأرض إذا ذهب فيها. فإذا أخذ بهذا القول فالهمزة في طيئٍ أصلية^(١).

ويصل المعري قمة الإجازة والوعي حين يربط بين البعد الصوتي للحركة وأثره الدلالي؛ ذلك أن البنية الدلالية للكلمة قد تختلف باختلاف الحركة، من ذلك قول المتنبي:

عَدَلُ الْعَوَادِلِ حَوْلَ قَلْبِ التَّائِهِ .: وَهَوَى الْأَحْبَبِ مِنْهُ فِي سَوَادِهِ

"يقال: عدلٌ وعدلٌ، والتحريك في هذا الموضوع أحسن؛ لأنه أقوى في السمع والغريزة، فيقال: عدلت فلاناً فاعتدل؛ أي: لام نفسه ورجع"^(٢)؛ ومن ثم فإن السكون تفيد أن الشاعر نزل على رأي عاذله في لومه له ورجع عن

(١) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١٠، ٢١١.

(٢) المصدر نفسه والجزء نفسه، ص ٢٠.

حبه، أما الحركة فتفيد غير ذلك؛ إذ إنها تشير إلى عدم التفات الشاعر إلى لوم عدّاله، بل إن لومهم نفسه لن يستطيع أن يصل إلى قلبه من شدة حرارة الشوق.

وقد كان للتصريف والنحو حظٌّ مع المعري، فقد ضمّن في ثنايا شرحه بعض مسائلهما، وأشار إلى أثرهما في إنتاج المعنى، من ذلك حديثه عن الفرق بين فعل التفضيل وفعل التعجب؛ ذلك أن دلالة الأول تختلف عن دلالة الثاني، يقول معلقاً على بيت المتنبي:

فَدَيْنَاكَ أَهْدَى النَّاسِ سَهْمًا إِلَى قَلْبٍ .: وَأَقْتَلَهُمْ لِلدَّارِعِينَ بِمَا حَرَّبَ .

"أفعل إذا كان للتفضيل فبينه وبين أفعل الذي للتعجب مناسبة؛ وذلك أنه يقال: هذا أقول منه، وما أقوله، فتصح الواو في المثالين. وتمتنع أن يقال: هذا أحمر من هذا؛ أي: أشد حُمْرَةً، كما يمتنع أن يقال: ما أحمره أي: ما أشد حُمْرته. وفعل التعجب يبني من الأفعال الثلاثية، وهي ثلاثة أبنية، وهي: فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَّلَ، ولا يبني إلا من فعلٍ قد سمي فاعله، ولا يجوز أن يبني من فعلٍ فاعله غير مُسَمَّى، فيقال: ما أَضْرَبَ أَخَاكَ؛ لأن هذا اللفظ مأخوذ من قولهم: ضُربَ أَخوك، ثم وقع التعجب من كثرة ضربه أو شدته. فإذا قلت: ضُربَ أَخوك لم يحسن أن تقول: ما أَضْرَبَ أَخَاكَ، وأنت تريد ما أَشَدَّ الضرب الذي ضربه"^(١).

وكلام المعري هنا عن ما يُشْتَرَطُ في الفعل، لتبني منه صيغتا التعجب والتفضيل؛ وهي: أن يكون فعلاً ماضياً ثلاثياً مُتَصَرِّفاً قابلاً للتفاوت، وأن يكون فعلاً تاماً غير ناقص، فلا يصاغان مباشرة من كان وأخواتها، وأن

(١) المصدر نفسه والجزء نفسه، ص ٥٨.

يكون فعلاً مُتَّبَعًا غير منفيٍّ. وألا تكون الصفةُ منه على وزنِ أَفْعَلٍ الذي مؤنثه فعلاء مثل: أحور— حوراء، أو أخضر — خضراء. وأن يكون الفعلُ معلومًا غير مجهولِ الفاعلِ. وعليه فإن المثال الذي أورده المعري بقول: (ضُرب أخوك) يريد أنه لا يصح لكونه مبنياً للمجهول.

ولا يفوت المعري أن يخبرنا بإعراب (أفعل به!)، وهو أن أفعل: فعل ماض جامد أتى على صيغة الأمر للتعجب. وبه: الباء حرف جر زائد، والهاء ضمير مبني في محل رفع فاعل. والمتعجب منه فاعل؛ أي أن فعل التعجب (أفعل به!) إنما هو من فعل لازم لا ينصب مفعولاً، ولهذا يقول: "وقوله: أهدى الناس سهماً يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون مأخوذاً من قولهم: هدى الوحشي إذا تقدم، فيكون سهماً منصوباً على التمييز، ويكون أفعل مبنياً من فعل له فاعل، ويكون الفعل للسهام، والآخر أن يكون الفعل للمخاطب من قولهم: هديته الطريق؛ فإذا حُمِلَ على ذلك فسهم ينتصب بفعل مضمَر يدل عليه قوله: أهدى؛ لأن فعل التعجب لا يجوز أن ينصب مفعولاً، وكذلك أفعل الذي للتفضيل"^(١).

وبذات تمتلك قدرةً خاصة على استقراء الصيغ الأدبية في كافة مستوياتها يقف المعري إزاء ظواهر نحوية بلاغية، منشغلاً بعناصرها البسيطة أو المركبة، كاشفاً عن أسرارها ومستخرجاً لطائفها، فيما يمكن تسميته بالنحو البلاغي أو البلاغة النحوية، مثل: عود الضمير ومراعاة الرتبة في التقديم والتأخير؛ من ذلك تعليقه على قول المتنبي:

شُعاعها ويرأه الطرفُ مُقْتَرِباً

كأنها الشمسُ يُعْيِي كَفَّ قَابِضِهِ

(١) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٨ ، ٥٩.

"حَسُنْ تَقْدِيمُ ضَمِيرِ الشُّعَاعِ قَبْلَ ذِكْرِهِ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَلَ بِمَخْفُوضٍ قَدْ أُضِيفَ إِلَيْهِ مَفْعُولٌ، كَمَا يُقَالُ: أَخَذَ ثَوْبَ غَلَامِهِ الْأَمِيرُ، فَيَحْسُنُ تَقْدِيمُ الْهَاءِ الَّتِي هِيَ عَائِدَةٌ عَلَى الْأَمِيرِ لِأَجْلِ مَا ذُكِرَ. وَإِذَا اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِالْفَاعِلِ قُبِحَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ، فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: خَانَ غَلَامُهُ الْأَمِيرَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، كَمَا قَالَ: [الطويل]

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ .: جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ^(١).

ويستشهد البلاغيون^(٢) بالبيت السابق – وهو لأبي الأسود الدؤلي – على ضعف التأليف، وهو خروج الكلام عن قواعد اللغة المطردة، وأن ترتب الألفاظ ترتيباً يؤدي إلى خفاء المعنى وعدم وضوحه، مع عدم مراعاة الرتبة في التقديم والتأخير، وعدم مراعاة الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، والشاهد فيه قوله: (جزي ربه عدي)، حيث أخرج المفعول، وهو قوله: (عدي) وقدم الفاعل، وهو قوله: (ربه)، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول، وقد كان هذا موضع جدل بين اللغويين؛ فهناك من يجيز عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، مستدلّين بالبيت السابق وبأبيات أخرى، والمعنى الذي قصده الشاعر مفهوم رغم تقدّم الضمير في (ربه)

(١) المعري: أبو العلاء، اللامع العريزي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ١٣٢.
(٢) انظر الشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، وضع حواشيه محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٩٩م، ج ١، ص ١١٤. وانظر القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص ٧. وكذلك التفنّازي: سعد الدين، مختصر التفنّازي على تلخيص المفتاح للقزويني، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٩٧، ٩٨. والبيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبته ابن جنى إلى النابغة الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة على هذا الروي.

وعوده على (عدي) المتأخر في اللفظ والرتبة، الذي عدّه بعض اللغويين ضعفاً، إلا أن المراد مفهوماً ومفصلاً عن مراد الشاعر فلا يصحّ أن نتهمه بعدم الفصاحة؛ إذ إن "العرب تتوسّع في كلامها، وبأيّ شيء تفاهم الناس فهو بيان، إلا أن بعضه أحسن من بعض"^(١).

من هذا المنطلق فإن إدراك المبدع بالمكونات المتشابكة لجزئيات صياغته يُعدُّ بعداً إدراكياً، وهو ليس إدراكاً آلياً وذهنياً، وإنما هو إدراك خلاق ينقل التعبير من مستوى إلى مستوى آخر قائم على تجاوز المحفوظ اللغوي بالنسبة لموقع الدال داخل التركيب، ويكتفئ المستوى الجمالي للتعبير عن طريق خلق بنية تتداخل فيها العلاقات، وتتبادل فيها التفاعلات بفنية تستمد قيمها من النحو الإبداعي^(٢)، فقد يعمد المبدع إلى تقديم المسند تبركاً به، أو تلذذاً بذكره، أو للاهتمام والعناية به، نحو قول المتنبي:

وَأَمْرٌ مِنْ فَقْدِ الْأَحِبَّةِ عِنْدَهُ .: فَقَدْ السُّيُوفِ الْفَاقِدَاتِ الْأَجْفُنَا

فمزية تقديم الخبر في البيت هو الاهتمام به ولفت الانتباه إليه، يقول المعري: "في البيت تقديم وتأخير. وأمرٌ مرفوعٌ لأن خبر ابتداء، والتقدير: وَقَدْ السُّيُوفِ الْفَاقِدَاتِ الْأَجْفُنَا أَمْرٌ عِنْدَهُ مِنْ فَقْدِ الْأَحِبَّةِ؛ يصفه بإلف الحرب وأنه يؤثرُ السُّيُوفَ عَلَى أَحْبَابِهِ مِنَ الْإِنْسِ"^(٣). ومظهر ذلك في تعليق المعري أن الشاعر أراد لفت انتباه المتلقي إلى عناية ممدوحه بالحرب وإفنه

(١) الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، ط١، ١٩٤٣م، ج٥، ص٢٨٧.

(٢) انظر عبدالمطلب: محمد، البلاغة العربية قراءة أخرى، مرجع سابق، ص٢٣٨. وكذلك انظر البلاغة والأسلوبية، مرجع سابق، ص٣٢٩.

(٣) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج٣، ص١٣٩٠.

للسيوف المشهورة دائما في وجوه أعدائه، وأنها أحب إليه من الغزل والتشبيب، ومن ثمَّ فإنَّ فُقدَها أشدُّ عليه من فُقدِ أحبِّته.

وقد يعمد إلى الحذف، فيكون المحذوف خالصاً لحركته الذهنية قصداً للإيهام، أو التقدير والتعظيم، أو الامتهان والتحقير، من ذلك قول المتنبي:

بِنَفْسِي وَلَيْدٌ عَادَ مِنْ بَعْدِ حَمَلِهِ .: إِلَى بَطْنِ أُمِّ لَا تُطَرِّقُ بِأَحْمَلِ

يقول المعري: "النَّاسُ يَقُولُونَ: بِنَفْسِي فَلانٌ؛ فِيرْفَعُونَ. وهو كلامٌ فيه حذفٌ، وقد يجوز أن يكون على تقدير قولهم: المُفْدَى بِنَفْسِي فلانٌ، فيكون وليدٌ مرفوعاً لأنه خبرٌ ابتداءً محذوفٌ، ولا يمتنع أن يكون يُفْدَى بِنَفْسِي وكليدٌ؛ فيرتفع بأنه اسم ما لم يُسَمَّ فاعِلهُ، وهذا إخبارٌ، وكان فيه معنى التمني؛ أي: لِيَتَنَى فِدَيْتَهُ بِنَفْسِي"^(١).

والمقام هنا في تعليق المعري جاء مزدوجاً في فاعليته الإنتاجية للمعنى؛ مرة في صورة تقدير المحذوف، ومرة في إدراك دلالة هذا المحذوف. وهو ما يعني أن التحرك الصياغي في هذا البيت قد تمَّ عن وعي بحذف المسند إليه، والذي تمَّ تقديره بوصفه دالاً غائباً يشي بمنزلته النفسية عند المتنبي، وقد تم حذفه تقديراً وتعظيماً لمكانته. وفي مقام الحذف اعتراف ضمني بمقدار تنبه المتلقي ومبلغ ذكائه، فـ "في هذا المقام توغل البنية في الغموض المحسوب، حيث يكون الإسناد منتمياً إلى طرفين على درجة واحدة صياغياً، لكن يتم إحالة الإسناد إلى أحد الطرفين اعتماداً على قدرة المتلقي في ربط العلاقة الإسنادية، والاحياز بها إلى من يستحقها أكثر من صاحبه؛ كأن يتناول الكلام شخصين تربطهما بالمتكلم صداقةٌ ما، ثم تقدّم

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٠١، ٩٠٢.

الصياغة حكما لواحد منهما، وهنا يتدخل المتلقي بالبحث عن المبررات العقلية التي تستدعي إصاق الحكم بأحدهما، كأن يكون أقدم صداقة، أو أقرب مودة، وهي أمور لا تفصح عنها الصياغة، وإنما يعالجها المتلقي بالفحص والتحليل، وتجاوز البنية السطحية، والبحث في هوامشها التي تناسب طرفاً دون آخر^(١).

وقد استند المعري في قراءته ديوان المتنبي إلى تشكيلات التصوير البياني التي تحمل في طياتها دلالات لها عمقها الفني وقيمتها الجمالية، لكنه لم يربطها بالمعنى العام للشرح؛ تاركاً ذلك للمتلقي ليشاركه إنتاج دلالة النص وتشكيلها؛ من ذلك تعليقه على التشبيه في بيت المتنبي:

أدرنا عيوناً حائراتٍ كأنها .. مركبةٌ أحداً فوق زئبقٍ

قائلاً: "أراد أنهم يبكون؛ فالدمعُ يجولُ في العيون كأنه زئبقٌ فشبه به الدمع؛ لأنهم إذا وصفوا الماء بالصقاع قالوا: كأنه دموعٌ، وأراد أن نظرهم لا يثبتُ لكثرة البكاء"^(٢). فتعليق المعري لم يظهر للقارئ بلاغة التشبيه، ولم يشر إلى أثره في المعنى العام للبيت، وكأنه أراد الإبقاء على نشاط ذهن المتلقي لتأسيس أقصى صورة خيالية لامتناع الرؤية التي تحدث عنها الشاعر. وبلاغة التشبيه في هذا البيت تأتي من أن المتنبي انتقل بالمتلقي من الشيء نفسه (ظهور الدمع في العين وغلبته)، إلى صورة بارعة تمثله (طبيعة الزئبق وحركته المستمرة)؛ فكان تلك العيون من كثرة حركاتها وقلة استقرارها مركبة على الزئبق.

(١) عبدالمطلب: محمد، البلاغة العربية قراءة أخرى، مرجع سابق، ص ٢١٨، ٢١٩.

(٢) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٧٨٤.

ويظهر من تعليقات المعري عن التشبيه أنه يهتم بالجانب الدلالي للتشبيه على حساب الجانب التعليمي الذي يفصل أركانه؛ حيث يكفي بالإشارة إليه دون تعقيب، ففي تعليقه على بيت المتنبي:

وَبَسْمَنَ عَنْ بَرْدٍ خَشِيَتْ أُذْيِيَهُ .: من حرّ أنفاسي فكنتُ الذائبًا

يقول: "شبهوا الثغر بالبرد، ثم حذفوا التشبيه"^(١)، وهذا التعليق يترك للقارئ الحرية المطلقة في مواجهة النص. فما جاء في الشطر الأول ليس تشبيها وفق المعروف من عبارات التشبيه، لكن يفهم منه ضمنا تشبيهه، وهو أنهنَّ ابتسمن عن ثغر هو البرد ذاته — ولم يقل كالبرد — وقد خشي الشاعر أن يذيب هذا البرد بحرّ أنفاسه الملتهبة من الشوق ولوعة الوجد، فأثر أن يذوب هو. ويسمى هذا النوع من التشبيه ضمناً؛ لأنه مستتر وخفي ومكنى عنه، ولا يأتي على صور التشبيهات المعروفة غالباً، بل يلحظ في تضاعيف الكلام.

وكذلك الأمر بالنسبة لمصطلح الاستعارة، لم يهتم المعري بذكر أركانها، ولم يسمّ نوعها، بل اكتفى بذكر القرينة الصارفة عن إرادة ما وضع له اللفظ أصلاً؛ من ذلك تعليقه على بيت المتنبي:

الموتُ أقربُ مخلباً من بينكم .: والعيشُ أبعدُ منكمُ لا تبعدوا

قائلاً: "استعار المخلب للموت، شبهه بمخلب الأسد؛ لأنه مهلك"^(٢). فهو يدعي السبعية للموت في اغتيال النفوس، ومن ثم جعل له شيئاً من لوازم المشبه به (المخلب)، طاوياً لذكر المشبه به وهو السبع، اعتماداً على أن

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٨، ١١٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦٣.

إضافة المِخْلَب إلى الموت تدل على أن السبع مستعار له. والاستعارة في البيت استعارة مكنية ذات قرينة تخيلية، بمعنى أن يستعار لفظ دال على حقيقة خيالية تقدر في الوهم، ثم تردف بذكر المستعار له إيضاحاً لها أو تعريفاً لحالها، وهو بحث في ماهية المستعار من جهة الحسي والعقلي، ومناسبته للمستعار له، من ذلك مناسبة المِخْلَب للموت (الموت أقرب مِخْلَبًا)، فالمِخْلَب مادّي حسيّ، والموت معنويّ عقليّ، وتركيب المِخْلَب للموت ضرب من التخيل، لأن إثبات المِخْلَب للمشبه خيّل اتحاده مع المشبه به.

وللجدّة والابتكار في الاستعارة ملامح عدّة؛ منها التشخيص والتجسيم، وهما سبيل الخيال الخلاق في إبراز الحياة في صور جديدة، ومن لطيف هذا الجنس قول المتنبي:

أَمَاتَ رِيحَ اللُّؤْمِ وَهِيَ عَوَاصِفٌ .: وَمَعْنَى العُلَى يُودِي وَرَسْمُ النَّدَى يَعْفُو

يقول المعري: "استعار للريح الموت، كما استعاروا لها المَرَضَ، فقالوا: رِيحٌ مَرِيضَةٌ؛ أي ضعيفة، وجعلَ للؤمِ رِيحًا عَاصِفَةً؛ لأنَّ اللُّؤْمَ مذمومٌ، وكذلك الرِيحُ العَاصِفَةُ ليس فيها فائدة. والواو في قوله: (ومعنى) في معنى إذ، أي أماتَ رِيحَ اللُّؤْمِ وهي تَعْصِفُ فَنُودِي بِمَعْنَى العُلَى وتُعْفِي رَسْمَ النَّدَى"^(١). ونسبة الموتِ واللُّؤْمِ إلى الرِيحِ من باب التشخيص، لأنهما للإنسان لا للجماد. وبلاغة الاستعارة في هذا البيت تمتح من رد فعل المتلقي تجاه الاستعارة المكنية وقرينتها التشخيصية؛ إذ يكون مدعومًا بحركة ذهنية مكثفة، وكلما تكثفت الحركة الذهنية، كان ذلك أدعى لتكاثر ردود فعله، ومن ثم تفاعله مع الصورة؛ لاحتياجها لمزيد من التأمل والتفكير.

(١) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٧٤٩.

وكما التفت المعري إلى التشبيه والاستعارة في ديوان المتنبي، التفت أيضاً إلى الكناية والتعريض، مميّزاً بين البينين؛ حيث يتبدى من تعليقاته أنّ التعريض بنية مجاوزة للكناية؛ فأما الكناية ففي تعليقه على بيت المتنبي:

سقى الله ابن منجبة سقاني .: بدرّ ما لراضعه فطام

الذي فيه: "أصل الدرّ: اللبن، وكأته سميّ بالمصدر من قولهم: درّ الشيء يدرّ إذا غرّر. وقالوا: لله درّه؛ أي: لله اللبن الذي أرضع به؛ يقولون ذلك للرجل إذا عجبوا من فضله. . . وقول القائل: بدرّ ما لراضعه فطام: كناية عن جود متصل ليس له فناء ولا انقضاء، وليس هو كالرضاع الذي يُفطم منه الصبي، بل هو دائم للأبد"^(١)؛ ما يؤكد الذي ذكرناه عند شرح ابن جني للصورة الكنائية في شعر المتنبي، وهو أنها بنية ثنائية الإنتاج تعدّ محايدة بين الحقيقة والمجاز، ذلك أن حدودها المعرفية تعتمد على ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور (الرضاع الذي يُفطم منه الصبي) إلى المتروك (الجود المتصل غير المنقضي)؛ أي أن المعنى الحقيقي والمجازي مطروحان في السياق.

وأما التعريض ففي تعليقه على قول المتنبي:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى .: فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

بقوله: "في هذا البيت تعريضٌ بدمّ من فارق؛ لأنه ذكر أنهم جادوا له جوداً لم يخلص من أذية، وإذا كان الجود كذلك فالجود ما حمّد والمال ما بقي"^(٢)، فالمال يذهب به الجود، والأذى يبطل الحمد، والمان بما يعطى غير

(١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٥٧، ١٢٥٨.

(٢) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٤٦٤.

محمود ولا مأجور. وفي هذا التعليق ما يؤكد أن التعريض يتأتى من تجاوز المنطوق في مستواه السطحي أو العميق؛ ففي قول المتنبي نفي للكرم عمّن يتبعون عطاياهم بالأذى والمنّ، وتعريضٌ بمن ينطبق عليه ممّن لقيهم وفي مقدمتهم سيف الدولة؛ ومن ثم فإن التعريض يعتمد على مشترك بين المتكلم والمتلقي، فعلى المتكلم أن يُتقن عرَضَه وعلى المتلقي أن يُتقن فهمَه.

وهكذا كان المعرّي في موقفه إزاء النص شارحاً، ومحللاً، ومقارناً، ومعللاً، يشده المعنى كما يستهويه اللفظ ويتخلل ذلك استطرادات إلى ما يجده نافعاً في توضيح قول أو توثيق رأي، كما برزت ثقافته اللغوية الواسعة في منهجه، فهو لا يغفل الجانب الجمالي للعبارة، ورصانة التعبير، وحسن وقعه في النفس، كما يولي الألفاظ وأصواتها وتراكيبها اهتماماً كبيراً، فقد عني في شرحه بإيراد المترادفات، واللغات المختلفة للمفردة الواحدة، والاستشهاد بالشعر قديمه ومحدثه، إلى جانب الاستشعاد بالقرآن والحديث.



المحور الثالث: الرؤية النقدية عند ابن معقل في مأخذه على شرح ابن جنّي والمعري

إنّ دلالات النص ليست شيئاً يمكن استخلاصه، وإنما هي حالة تعرض لذهن المتلقي وتحدث في عقله أثناء القراءة؛ لذلك فإن النص إنما يتجه إلى قارئٍ مدركٍ تعود على التعامل مع الأشكال الأدبية، وتكيف مع التقاليد والقيم الفنية التي تحكم إبداعها، فضلاً عن كونه موكولاً بأن يلمّ بصيرورة النشاط الإبداعي وإدراك توالي النصوص على النص الجديد؛ الأمر الذي ألحّ عليه بارت في كتابه (S/Z)؛ حيث تصبح الذات القارئة مثل النص، مكونة من نصوص أخرى، وآثار، وشفرات لا نهائية^(١).

وتبعاً لذلك فإن الرؤية النقدية في مأخذ ابن معقل – بوصفها سيروية تأويلية – تركز على ثلاث مراحل: هي الفهم، والتفسير، والتأويل؛ فأما الفهم فيتشكّل من أحكامه المسبقة على شروح الديوان التي شكّلت وعيه وهو بصدد قراءته نص المتنبي، من ذلك مؤاخذته ابن جنّي في شرحه قول المتنبي:

وكان مسير عيسهم ذميلاً .: وسير الدمع إثرهم انهمالا^(٢)

فقد قال ابن جنّي: "أي سبقت دموعي عيسهم وجاوزت حدّها"^(٣).

وردّ عليه ابن معقل بقوله: "لم يُردّ أبو الطيب أنّ عيسهم سارت وسارت دموعي تسابقها في السير فسبقتها، ولو أراد ذلك لكان – لعمرى – معنى سائغاً بالغا، ولعلّه أرادها! والظاهر أنّه وصف عيسهم بالجدّ في السير،

(١) انظر عبد السلام: مصطفى بيومي، التناسل النظرية والممارسة، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٢) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦١.

(٣) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٥٤.

ووصف نفسه بالجدِّ في البكاء، وأنَّ جدّه في ذلك أكثرُ من جدِّهم. وجعل صفةَ الانهمالِ في الانحدارِ أوفى من صفةِ الذمِّيلِ في السيرِ" (١).

وهنا يذكر ابن معقل أنَّ المعنى الذي أورده ابن جني مقبول، ولكنّه فضّل عليه معنى آخر قدّمه هو. والحقُّ أنَّ ما أورده ابن جني أحقُّ بما أراد المتنبي؛ ذلك أن الجانب اللغوي عند ابن جني قد مكّنه من الوقوف على معاني المتنبي الدقيقة والظفر بها، فهذا البيت متصل بالبيت الذي يسبقه لغويّاً، في سياق يُضعف زعم ابن معقل؛ إذ يقول المتنبي:

تَوَلَّوْا بَغْتَةً فَكَانَ بَيْنَا .: تَهَيَّبَنِي فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالَا

وكان مسير عيسهم ذميلاً .: وسير الدمع إثرهم انهمالاً (٢)

ففي بيتي المتنبي للمتأمل قضية نحوية دقيقة؛ وهي عطف الجمل، فقد يأتي الشاعر بالجملة فلا يعطفها على ما يليها، ولكن يعطفها على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان، كما هي الحال في بيت المتنبي السابق؛ ففي قوله: (وكان مسير عيسهم) معطوف على (تولّوا بغتة) دون ما يليه من قوله: (ففاجأني)؛ ذلك أننا إن عطفنا نفس المعنى من حيث إنه يدخل في معنى (كأن)، وذلك يؤدي إلى أن يكون مسير عيسهم متوهماً، كما كان تهيّبُ البين كذلك، "ولا شك أن هذا التوهم كان بسبب أن كان التولي بغتة. . . وهاهنا شيء آخر دقيق، وهو أنك إذا نظرت إلى قوله: (فكان مسير عيسهم ذميلاً) وجدته لم يعطف هو وحده على ما عطف عليه، ولكن

(١) المهلبي: أحمد بن علي بن معقل، المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي (المآخذ على

شرح ابن جني)، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات

الإسلامية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م، ج ١، ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦١.

تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطاً آخره بأوله. ألا ترى أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة، وعلى الوجه الذي توهم من أجله أن البين تهيبة مستدعيًا بكاءه، وموجباً أن ينهمل دمه. فلم يعنه أن يذكر ذملان العيس إلا ليذكر هملان الدمع وأن يوفق بينهما. وكذلك الحكم في الأول، فنحن وإن كنا قلنا إن العطف على (تولوا بغتة) فإننا لا نعني أن العطف عليه وحده مقطوعاً عما بعده، بل العطف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى آخره، وإنما أردنا بقولنا: (إن العطف عليه) أن نعلمك أنه الأصل والقاعدة، وأن نصرفك عن أن تطرحه، وتجعل العطف على ما يلي هذا الذي تعطفه فترجم أن قوله: (فكان مسير عيسهم) معطوف على (فاجأني) فتقع في الخطأ كالذي أريناك^(١).

وتماشياً مع السياق العام للأبيات يكون المعنى تولوا بغتة فتوهمت أن الفراق هابني، ولم يجرؤ على أن يقدم عليّ جهاراً، فهاجمني حين غفلت عنه، فبادرت دموعي مسرعةً تلاحق غيرهم الظاعنة، وجدت في ذلك حتى كان لها السبق. وجاز للشاعر أن يجمع بين المسيرين؛ مسير العير، ومسير الدموع، من حيث السبق والتأخر من باب الاستعارة .

وأما المعري، فقد آخذه على شرح قول المتنبي:

حَتَّامَ نَحْنُ نُسَارِي النِّجْمَ فِي الظُّلْمِ . ∴ وَمَا سُرَاهُ عَلَى خُفٍّ وَلَا قَدَمٍ^(٢)

(١) الجرجاني: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٢٧.

إذ يقول: "نَساري النَّجمُ نفاعُهُ من سَرَيْتُ اللَّيلَ؛ أي: نحنُ نَسْري بِخَيْلٍ وإيلٍ، وربُّما سَعَيْنًا بالأقدامِ، والنَّجمُ ليس يسْري بِخُفٍّ ولا قَدَمٍ فلا يَجِدُ المَما كما نجد" (١).

فردَّ عليه ابن مَعْقِل بقوله: "إنَّه لم يردِ الخيلَ ها هنا في المُساراة، ولو أرادها لذكر ما تَسْري عليه من حافرٍ، وإنَّما أرادَ الإبلَ والقومَ السَّارينَ بها، المُعمَلين لها. يقول: نحنُ والإبلُ نَسْري على خُفٍّ فنألَم، والنَّجمُ يسْري فلا يألَم، لأنَّه ليس بذي خُفٍّ أو قَدَمٍ كالإبلِ والنَّاسِ، وهذا استفهامٌ إنكارٍ واستعظامٍ، وهو، وإن لم يذكر الخيلَ لم ينفِ أن تكون معه سائِرة" (٢).

تجاوز المعرِّي في شرحه منطوق المتنبي، ذاكراً بعض الإسقاطات الدلالية التي يحتملها النص؛ الأمر الذي لم يرتضه ابن مَعْقِل؛ إذ يريد من الشارح الدقة في شرحه وعدم تحميل النص ما لم يأت في منطوق الشاعر، ويريد منه الالتزام بما يفهم من كلامه، لكن مسألة الدقة والالتزام بما أراده الشاعر هذا أمر فيه تعسف، خاصة مع وجود قرائن تعزز ما أسقطه الشارح من دلالات خارجية تحتملها لغة النص، وإن غايرت منطوقه؛ ومن ثم فإن دعوى ابن مَعْقِل واهية لا سند لها سوى أنها جرأة منه في الاعتراض على المعري الناقد اللغوي البلاغي، يتبين ذلك بإتعام النظر في قول المعرِّي: (نحنُ نَسْري بِخَيْلٍ وإيلٍ، وربُّما سَعَيْنًا بالأقدامِ)؛ ذلك أنه عدَّ قول المتنبي: (على خُفٍّ ولا قَدَمٍ) من الإيجاز بالحذف على سبيل الاكتفاء، وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة

(١) المعرِّي: أبو العلاء، اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٣٣٠.
(٢) المهلبي: ابن مَعْقِل المآخذ على شراح ديوان أبي الطَّيِّب المُتَنَبِّي (المآخذ على شرح المعري)، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٠٩، ٢١٠.

بلاغية؛ من ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ بِأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾. ففي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ إيجاز بالحذف، على سبيل الاكتفاء، إذ التقدير: تقيكم الحر والبرد. "قالوا: وخص الحر بالذكر لأن المخاطبين الأولين كانوا عربًا، وبلادهم حارة، والوقاية من الحر هي الأهم لدى معظمهم"^(١).

والبنى البلاغية تعتمد — من جملة ما تعتمد — في استحضارها المتلقي بحركته الذهنية إلى رحاب الصياغة بوصفه فاعلا في إنتاج المعنى على التضام، أو المصاحبة المعجمية، وتعني توارد أزواج من الكلمات تحكمها علاقة نسقية في خطاب ما؛ قد تكون علاقة تعارض، مثل: ولد/بنت، أو علاقة أخرى مثل: الكل/الجزء، أو الجزء/الجزء. . . إلى غير ذلك من العلاقات التي يهتدي إليها المتلقي معتمداً على حدسه اللغوي، وعلى معرفته بمعاني الكلمات^(٢)؛ فلما كان من تمام صورة الارتحال الكلية أن تكون الخيل مما يمتطيه العربي، استحضرها المعري في شرحه بيت المتنبي. وإنما خصّ المتنبي الإبل بالذكر على سبيل الاكتفاء؛ لأن الإبل تتمتع بخصوصية عند العربي فهي شريكة له في حسراته وأحزانه، يدل على ذلك قول المسيب بن علس: (وقد أتناسى الهمّ عند ادّكاره بناجٍ)، وكذلك أبيات المتنبي تدور في سياق سادته الحزن والتشاؤم؛ فصحّ للمتنبي الاكتفاء وصحّ للمعري أن يهتدي إليه ويبرزه في شرحه.

(١) انظر حبنكة: عبدالرحمن، البلاغة العربية: (أسسها وعلومها وفنونها)، دار القلم دمشق بيروت، ج ٢، ص ٤٨، ٤٩.

(٢) راجع عبد المجيد: جميل، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية للكتاب، ط ١٩٩٨م، ص ١٠٧ وما بعدها.

وأما التفسير؛ فمما يعدّ تفسيراً في قراءة ابن معقل تعويله على الشاهد الشعري أو القرآني أو ما عرف من الفصح في كلام العرب في تتبعه معنى المفردة؛ لذا نراه - أحياناً - يرفض تفسير ابن جنّي والمعرّي أو يعترض عليه، من ذلك ما أخذه على ابن جنّي في شرح قول المتنبي:

أَيْدٍ مُّقَطَّعةٌ حَوَالِي رَأْسِهِ .: وَقَفًّا يَصِيحُ بِهَا أَلَا مَنْ يَصْفَعُ^(١)

يقول ابن جنّي: "الصَّفَعُ (ليس) من كلام العرب، وقد أولعت به الأمة، وصرّفوه، فقالوا: صفعته، أصفعه صفعاً، ورجلٌ صفعانٌ، وكلّه دخيلٌ مؤلّدٌ، لا أعرف له في اللّغة العربية أصلاً"^(٢). وردّ ابن معقل قائلاً: "قد ذكره الخليل! قال: يقال صَفَعْتُ فلاناً أصفعه صفعاً؛ إذا ضربت بِجُمعِ كَفِّكَ قَفَاهُ، ورجل مَصْفَعَانِي: يُفَعْلُ ذلك به"^(٣).

وهنا تتجلى كفاءة ابن معقل اللغوية حين يواخذ ابن جنّي على تفسير هذه المفردة، وإذ نوّيد ابن معقل في اعتراضه رغم أن بعض المعاجم العربية اللاحقة^(٤) على معجم العين، قد ذكرت أن المفردة مؤلّدة، فإن ذلك راجع إلى أنه يستند في رأيه إلى معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو أول معجم عرفته العربية، وأهم ما يميزه إلى - جانب نظامه - أن

(١) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ٤٦٥.

(٢) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٢٠.

(٣) المَهَلَّبِي: ابن مَعْقِل، المأخذ على شُرَاحِ ديوان أبي الطيب المُنْتَبِي (المأخذ على شرح ابن جنّي)، مصدر سابق، ص ١٥٠.

(٤) انظر على سبيل المثال ابن منظور: لسان العرب، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي/بيروت لبنان، ط ٣، ١٩٩٩م، ج ٧،

مفرداته جمعت بطريقة منطقية رياضية، دون الاعتماد على استقرار الألفاظ وتتبعها في مؤلفات السابقين، أو جمعها من شفاه الرواة، حيث حكم القوائين الصوتية إلى جانب تحكمه للمادة اللغوية المسجلة، فلاحظ أن "الكلمة العربية قد تكون ثنائية، وقد تكون ثلاثية، وقد تكون رباعية، وقد تكون خماسية. وفي كل حالة إذا أمكن تبديل حروف الكلمة إلى جميع احتمالاتها (بالانتقال من حرف هجائي إلى الذي يليه) وأمكن تقليب أماكن هذه الحروف إلى جميع أوجهها الممكنة يكون الحاصل معجماً يضم جميع كلمات اللغة من الناحية النظرية. ولكن لا توجد لغة تستخدم جميع إمكاناتها النظرية، ولهذا كان لا بد للخليل بعد الإحصاء النظري أن يميز بين المستعمل من هذه الصور والمهمل. وقد فعل ذلك، واستفاد في تمييز المستعمل من المهمل بثقافته اللغوية الخصب، وبخبرته الصوتية الباهرة، ومعرفته بالتجمعات الصوتية المسموح بها وغير المسموح بها في اللغة العربية"^(١).

ومما أخذه على المعري تفسيره كلمة الدَّمْسُتُقُ في قول المتنبي:

رَضِينَا وَالدَّمْسُتُقُ غَيْرُ رَاضٍ .: بِمَا حَكَمَ الْقَوَاضِبُ وَالْوَشِيحُ^(٢)

يقول المعري: "الدَّمْسُتُقُ: كلمة رومية معربة، ولا تُعرف في شعرٍ فصيحٍ. وبنائها على غير بناء العربية؛ لأن تاءها مضمومة، فليس في الخماسية لها نظير، ولو كانت التاء مكسورة لكان نظيرها من الخماسي قُدْعَمًا ونحوه"^(٣). ورد ابن معقل قائلاً: "وكثير من الأعجمي الرومي وغيره،

(١) عمر: أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لفضية التأثير والتأثر، عالم الكتب/القاهرة، ط ٦، ١٩٨٨م، ص ١٧٩.

(٢) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ١٧١.

(٣) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٦٠.

لم يستعمل في كلام العرب، وإذ لم يستعمل في كلامهم، فجاز أن يستعمله الشعراء المحدثون، لحاجتهم إلى الإخبار عنه، وإلا أدى إلى عدم الكلام، أو عدم الإفهام. . . وكثير من الأسماء العربية لم تستعمل في أشعار العرب، وجزاء استعمالها للإخبار والبيان^(١).

واعترض ابن مَعْقِل على المعريّ منطقيّ — وإن كان المعريّ لم يفصح عن انتقاده للمتنبّي استعماله كلمة روميّة — ويبدو منه اطلاعه على رأي ابن سنان^(٢) الذي يصيغ للمبدع التعامل مع مثل هذه الكلمات، فهو ليس مرفوضاً رفضاً مطلقاً، ولا مندوحة له عن الكلمة الغريبة إذا اقتضى السياق ذلك، كأن تكون اسماً لعلم أو مكان، فلا بُدَّ من ذكرها لكمال الإفادة، فالمتنبّي له عذر واضح في ذكر (الدُمستُق)؛ لأنه لقب قائد جيش الروم الذي هزمه سيف الدولة، وليس يحسن أن يذكر اسماً غيره. وهذا ما يؤخذ على كلا القارئين؛ حيث استطرادا في الحديث عن استعمال الكلمات الأعجمية في كلام العرب دون أن يشير إلى أن الدُمستُق اسم لقائد جيش الروم؛ الأمر الذي يعين المتلقي على فهم البيت ومقصد الشاعر.

وأما التّأويل؛ فمما يعدّ تأويلاً في قراءة ابن مَعْقِل سبرُ أغوار النصّ الدلالية بالكشف عن معنى المفردة ضمن سياقها العام، وبيان مرادفاتها وعلاقاتها النحوية في النص، وتجاوز البنية السطحية إلى البنية العميقة؛ وهذا ما جعله أحياناً يرى أن المعنى الذي توصل إليه هو ما يقصده المتنبّي،

(١) المَهَلَبِي: ابن مَعْقِل المآخذ على شُرَاح ديوان أبي الطَّيِّب المُتَنَبِّي (المآخذ على شرح

المعري)، مصدر سابق، ص ٦٩، ٧٠.

(٢) انظر ابن سنان: أبو محمد عبدالله، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١،

١٩٨٢م، ص ٦٩.

ومن ثم يؤاخذ ابن جنّي والمعرّي في إخفاقهما في الوصول إليه، من ذلك ما أخذه على ابن جنّي في شرحه قول المتنبي:

فَجَعَلْتُ مَا تُهْدِي إِلَيَّ هَدِيَّةً . . . مَنِّي إِلَيْكَ وَظَرَفَهَا التَّامِيلًا (١)

قال ابن جنّي: "هذا البيت يحتمل معنيين: أحدهما: أن يكون أهدى إلى صديقه الممدوح ما كان صديقه أهداه إليه، فيكون هذا استعمالاً لما تركه ابن الرومي في قوله:

أَيُّ شَيْءٍ أَهْدِي إِلَيْكَ فِي وَجْهٍ . . . هَكَذَا شَيْءٌ مِنْ كُلِّ مَا يَتَمَنَّى؟

مِنْكَ يَا جَنَّةَ النَّعِيمِ الْهَادِيَا . . . أَفَأَهْدِي إِلَيْكَ مَا مِنْكَ يُجَنِّي؟

إلا أن المتنبي خبر أنه أهدى إليه ذلك الشيء بعينه، وابن الرومي قال: كيف أهدى إليك ما من عادة مثله أن يهدى منك، فبينهما فصل لطيف، فهذا أحد المعنيين. والمعنى الآخر أن يكون أراد جعلت ما من عادتك أن تهديه إليّ وتزودنيّه وقت فراقك هدية مني إليك؛ أي: أسألك أن لا تتكلفه. والقول الأول أشدّ انكشافاً وأظهر، والقول الثاني أقوى وألطف^(٢). ويردّ ابن معقل: "انظروا - هداكم الله - إلى إرسال عنانه في الضلال، وإقامته لصور المحال، وذكره لهذين الوجهين القبيحين اللذين لم يصدرا إلا عن قبح فهم، وخبط في ظلم الشك. . . والمعنى أنني أحببت برك إذ أردت الرحيل عنك؛ يخاطب الممدوح، فوجدت أكثر ما وجدت من المال، ومما يحسن أن يهدى قليلاً بالإضافة إلى ما يصلح وما يكون على قدرك. ورأيت رغبتك في

(١) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣١.

(٢) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ٣، ص ٧٤، ٧٥.

وتباعاً لما سبق فإن انتقاد ابن معقل لابن جني بأنه قد أخفق في الوصول إلى ما أراده المتنبي، زعم باطل، ذلك أنه مبني على شرح البيت الأول الذي يقول فيه المتنبي: (أحبتُ برّك إذ ذَكَرْتُ رَحِيلاً)، ولهذا بدأ انتقاده بقوله: (والمعنى أنني أحبتُ برّك إذ أردتُ الرحيلَ عنك؛ يخاطبُ الممدوح... .)، بينما ابن جني في تعليقه يشرح البيت الثالث — كما أوضحنا سابقاً — فإذا جمعنا بين شرح البيت الثالث والرابع في تعليق ابن جني، سيكون المعنى: (جعلتُ ما من عادتكَ أن تهديه إليّ وتزوّدنيّه وقت فراقك هديّة مني إليك؛ أي: أسألك أن لا تتكلفه، لأنّي لم أتكلف لك شيئاً من مالي، وإنما هو من مالك عاد إليك، أو بقي بحاله عندك، ويكون محمل شكرك على قبوله ثقيلًا عليّ لتكامل صنيعك به)، ولوجدناه أتم وأكمل مما أورده ابن معقل، بل إن ما أتى به ابن معقل يدور في فلك معنى ابن جني ولم يرتق إليه، لكن إكبار ابن معقل لمنزلة ابن جني اللغوية جعلته يترصد أيّ إخفاق له، ربما أراد الشهرة، فكيف لعالم متأخر أن يجرؤ على تخطئة ابن جني الذي ينقل عنه كبار الشراح ويحيلون عليه؟!.

ومما آخذه عليه أيضاً شرحه قول المتنبي:

إذا التوديعُ أعرَضَ قالَ قلبي .: عليك الصمتُ لا صاحبتَ فأكا^(١)

قال ابن جني: أي: قال لي قلبي: لا تمدح أحداً بعده^(٢).

ورد ابن معقل: إن قوله في هذا: "لا تمدح أحداً" تفسيرٌ لا يقوله أحدٌ، وهل يُشكّلُ هذا على من له أدنى تبصّر، وأيسرُ تفكّرٍ وقد قال: (إذا التوديع

(١) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٦.

(٢) ابن جني: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ٢، ص ٦٤٢.

أعرض) أن قلبه يأمره بالصمت عن ذكر الوداع الذي هو مقدمة
الفراق، وقوله: (.... لا صاحبتَ فأكا) دعاءً عليه إن نطق به. أولاً يرى إلى
البيت الذي بعده، وهو قوله:

وَلَوْلَا أَنْ أَكْثَرَ مَا تَمَنَّى .: مُعَاوِدَةٌ لَقَلْتُ وَلَا مَنَاكَ

كأنه وقع بينه وبين قلبه خصاماً ومنازعةً، فدعا عليه قلبه بأن قال: لا
صحبتَ فأك إن ذكرت الوداع! وقال هو لقلبه: ولولا أن أكثر منك المعاودة
إلى عضد الدولة لقلت: وأنت، لا صاحبتَ منك! فإنما أمر قلبه له بالصمت
عن ذكر الوداع لا عن مدح غيره!^(١).

وأول ما يتبادر إلى الذهن من تعقيب ابن معقل أن ثمة تفاوتاً بينه
وبين ابن جنّي، من حيث الدراية بأحوال المتنبي، ومن ثمّ الخبرة والتمرس
بلغته وما يتفق مع شخصيته، ذلك أنه عايشه وخالطه في معظم أحواله؛
ولهذا كان إذا سئل المتنبي عن معنى قاله، أو توجيه إعراب حصل فيه
إغراب، قال: عليكم بالشيخ ابن جنّي فسلوه، فإنه يقول ما أردت وما لم
أرد^(٢)، وهذا ليس قدحاً في شأن الناقد أو إعلاء من شأن الشارح، وإنما
دراية ابن جنّي بصاحبه تجعلنا نوافقه على ما ذهب إليه من معنى، وما
ذكره ابن معقل أحد الوجوه التي أوردها الشراح في هذا البيت، وهو وجه
مقبول لكن في حدود وصف ابن معقل له في قوله: (لا يُشكّل هذا على من
له أدنى تبصّر، وأيسرُ تفكّر)؛ وعليه فالمعنى الذي أورده ابن معقل معنى

(١) المُهَلَّبِي: ابن مَعْقِل، المأخذ على شراح ديوان أبي الطَّيِّب المُتَنَبِّي (المأخذ على شرح ابن

جنّي)، مصدر سابق، ص ١٩٣ .

(٢) انظر ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الخصائص، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١.

مباشر وسطحي لا يُشكّل على أحد، بينما ما أورده ابن جنّي فهو معنى مركب يمتح من السياق العام للنص.

ويمكن للمتأمل في طبيعة شخصية المتنبي — قبل الوقوف على سياق النص — من خلال قصائده عامة، ومدائحه للأمرء والملوك خاصة، أن يجد شخصاً شديد الاعتزاز بنفسه، شديد الانتماء للعروبة، شديد البغض للعجم، كما يجد أنه كان إذا حلّ بمجلس أحدهم مدحه أحسن المديح، وإذا غادره قال فيه أجمل القول — باستثناء كافور أمير مصر الإخشيدية — ثم ينتقل إلى مديح غيره، وربما فاق مديحه للأول، وفي كل قصيدة وداع يلقيها قبل رحيله، يقولها بلهجة عنيفة شديدة؛ مؤكداً لمن رحل عنهم اعتزازه بنفسه، وأنهم سيندمون بعد فراقه؛ من ذلك قوله مودّعاً سيف الدولة: (. . . لِيَحْدِثَنَّ لِمَنْ وَدَّعْتَهُمْ نَدَمٌ)^(١)، لكنّه في هذا النص لم يكن مودّعاً عضد الدولة وحده، بل ودّع نفسه وخاطبها في يقين من الخطر، تاركاً لنا نصّاً انطوى على شفرات أسرار النهاية.

لقد كان المتنبي رافضاً لدعوة عضد الدولة في بادئ الأمر، لكنه أعاد عليه الدعوة مصحوبة بمزيد من الإغراءات، فقبلها معلناً أنه لن يطيل البقاء، ومن ثمّ فإنّ احتمال أن يكون المتنبي قد كره العودة إلى ديار أهله، وأحبّ المكوث في بلاد العجم أمر مستبعد؛ الأمر الذي يعني أنّ تفسير ابن معقل لقول المتنبي: (إذا التّوديع أعرض. . .)، أنّ قلبه يأمره بالصمت عن ذكر الوداع، لا يتماشى مع شخص المتنبي ومراده الذي كشف عنه سياق النص، ويكون ما أورده ابن جنّي أتمّ وأكمل اتصالاً بتلك الروح المغترّبة

(١) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج٢، ص٣٦٧.

المضطربة التي دفعت صاحبها إلى المداراة؛ فتارة يقول: (أروحُ وَقَدْ خَتَمَتْ
على فُوادي . . . بِحُبِّكَ)، وتارة يقول: (أذَمَّتْ مَكْرُمَاتُ أَبِي شُجَاعٍ . . .
لِعَيْنِي مِنْ نَوَايِ)، وأخرى يقول: (. . . قَالَ قَلْبِي عَلَيْكَ الصَّمْتُ لَا صَاحِبَتَ
فَاكًا)؛ فتلك الأبيات وغيرها ضمانات مستترة يرسلها المتنبي إلى عضد
الدولة؛ بحثاً عن رحيل آمن؛ فيقول: (وَأَلْبَسُ مِنْ رِضَاهُ فِي طَرِيقِي . . .
سِلَاحًا)؛ والمعنى: أروح عنك وقد ملكت شغاف قلبي حباً، فلن ينشغل بحب
ملك سواك، لما أولاه من النعم استحوذت عليه وقيدته؛ وبذلك استحصل على
عهده ووصايته بأن تبقى مودته بعد الفراق، فلا يتحوّل عن حبه أبداً، وأن
يسكت عن المديح، فلا يتصدّر المحافل ماداً سواه^(١).

ومما أخذه ابن معقل على المعري في باب التأويل، تعليقه على قول
المتنبي:

وَمَا قُلْتَ لِبَدْرٍ أَنْتَ اللُّجَيْنُ .: وَلَا قُلْتَ لِلشَّمْسِ أَنْتِ الذَّهَبُ^(٢)

يقول المعري: "إني تناهيت في مدحك لم أجعلك، وأنت البدر فضة، ولم
أقل: إنك، وأنت الشمس، ذهب، لأن الذهب والفضة يُستهلكان، والشمس
والقمر ليسا كذلك"^(٣). وردّ ابن معقل قائلاً: "تعليقه بقوله: لأنّ الذهب والفضة
يُستهلكان، والشمس والقمر ليسا كذلك ليس بشيء! ولو قال: لأنّ الذهب
والفضة ليسا في القدر والشرف، بمنزلة الشمس والقمر لكان صواباً"^(٤).

(١) راجع المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٣: ٢٢.

(٢) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ١١٧.

(٣) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ١٠٣.

(٤) المهلبي: ابن معقل المأخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي (المأخذ على شرح

المعري)، مصدر سابق، ص ٤٨، ٤٩.

وهنا أراد المعريّ الإبقاء على نشاط ذهن المتلقي، فلجأ إلى الإيجاز كعادته، فقال: (والشمس والقمر ليسا كذلك)، تاركاً للمتلقي أن يشاركه إنتاج دلالة النص وتشكيلها، والحق أن ذلك أوهم ابن معقل، فوصف تعليقه بأنه لا شيء، ولو تمهّل قليلاً لانكشف له مراد المعريّ؛ ذلك أن المسألة عنده ليست قدرًا وشرفًا وعلو منزلة بقدر ما هي دوام الفضل والمنفعة على الخلق أجمعين إلى ما شاء الله، كدوام الشمس والقمر اللذين لا يستهلكان من انتفاع الخلق بهما في حين الذهب والفضة يستهلكان وتقل فائدتهما بين الخلق باستعمالهما.

ويظهر ابن معقل في مؤاخذاته على ابن جنّي والمعريّ في صدد التأويل، واعياً للتحليل النحوي ونظيره البلاغي ودورهما في إبراز المعنى ووضوح الدلالة؛ فجاءت مؤاخذاته في التحليل النحوي من باب الخلافات النحويّة بين أئمة الكوفة والبصرة؛ ولهذا لم تأت مؤاخذاته تخطئة، وإنما جاءت استدراقات تحمل الرأي الآخر؛ فتار يكون محقاً فيما استدرك فيه على الشارح؛ من ذلك الوقوف عند شرح قول المتنبي:

بِفَيْرِكَ رَاعِيًا عَيْثَ الدِّنَابُ وَغَيْرِكَ صَارِمًا تَلَمَّ الضَّرَابُ (١)

قال الشيخان: يجوز أن يكون نصبُ "راعٍ" و"صارمٍ" على التمييز وعلى الحال (٢).

(١) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ١٠٠.

(٢) انظر المعريّ: أبو العلاء، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ١، ص ٨٠. وكذلك ابن جنّي: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٦٣.

ورد ابن معقل قائلاً: "الجيد أن يكون "راعياً" و"صارماً" نصباً على الحال، لا على التمييز؛ لتقدمهما على العامل فيهما"^(١). وهنا يظهر ابن معقل معتمداً رأي الجمهور في ترجيح إعراب الحال على إعراب التمييز، وعلته في ذلك أن الجمهور — ومن بينهم سيبويه والخليل — يمنعون تقديم التمييز على عامله المتصرف، غير أن المازني والكسائي والمبرد والجرمي، ذهبوا إلى جواز تقديم التمييز على عامله؛ إذا كان فعلاً متصرفاً، وارتضى هذا القول ابن مالك في بعض كتبه، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياس. أما السماع، فقولته: (أنفساً تطيب بنيل المنى. . .)؛ وأما القياس: فالتمييز — وهو منصوب — كالمفعول به وسائر الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل: إن كان متصرفاً — ولم يعبوا بأصل، ولم يبالوا به^(٢).

(١)المُهَلَّبِي: ابن معقل المأخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبّي(المأخذ على شرح المعري)، مصدر سابق، ص ٤٧.

(٢) يجوز أن يتقدم التمييز ويتوسط بين العامل ومعموله؛ نحو: "طاب نفساً محمد" والأصل: طاب محمد نفساً؛ وجواز التقدم والتوسط هذا باتفاق.وأما بالنسبة إلى تقدم التمييز على العامل والمعمول معاً؛ فذهب سيبويه والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز تقدم التمييز على عامله، سواء أكان العامل اسماً، كما في تمييز المفرد أم كان فعلاً، كما في تمييز النسبة، وسواء أكان الفعل جامداً كفعل التعجب، في نحو: "ما أحسنه رجلاً!" أم كان متصرفاً، نحو: طاب محمد نفساً؛ وعلّة امتناع تقدمه على العامل، إذا كان اسماً أو فعلاً جامداً فظاهرة؛ لأن معمول هذين، لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة. وأما عدم تقدم التمييز على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً؛ لأن أكثر ما ورد من تمييز النسبة محول عن فاعل؛ ومعلوم أن الفاعل لا يجوز تقدمه على فعله؛ وما كان أصله الفاعل خليق بأن يأخذ ما استقر له. وانظر في هذه المسألة: همع الهوامع: ١/ ٢٥٢، وشرح التصريح: ١/ ٤٠٠، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٠٠-٢٠١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأتصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، حاشية ص ٦٧١.

وتارة لا يكون التوفيق حليفه فيما زعم؛ ومن ذلك وقوفه عند شرح قول المتنبي:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَصًا مِنَ الْأَذَى .: فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(١)

قال ابن جني: "شبهه (لا)بليس فنصب الخبر"^(٢). ورد ابن معقل: "تعم، هي مُشَبَّهَةٌ بليس إذا وَلِيَتْهَا النُّكْرَةُ، وَهَاهُنَا وَلِيَتْهَا الْمَعْرِفَةُ، وَإِنَّمَا حُمِلَتْ هَاهُنَا (لا)عَلَى (ما) فِي دُخُولِهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ لِنَفْيِ الْحَالِ كَمَا حُمِلَتْ عَلَيْهَا فِي نَفْيِ الْمَاضِي الْمُقَرَّبِ مِنَ الْحَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى} (*)"^(٣).

ففي البيت شبه المتنبي (لا)بليس فنصب الخبر (مكسوبا و باقيا). و (لا)تعمل عمل (ليس) إذا وليتها النكرة، وهنا وليتها المعرفة، وهذا أمر فيه اضطراب واختلاف بين النحاة؛ فعند الجمهور تعمل (لا)عمل (ليس)، وذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل ذلك العمل، وذهب الزجاج إلى أنها ترفع الاسم فقط، ولا تنصب الخبر، والذين ذهبوا إلى أنها تعمل عمل (ليس) اختلفوا في شروط أعمالها، فذهب بعضهم إلى وجوب تكثير معموليها، ولم يشترط ذلك بعضهم^(٤).

(١) المتنبي: أبو الطيب، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص 540.

(٢) ابن جني: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ٣، ص ٧٧٧.

(*) سورة القيامة: آية ٣١.

(٣) المهلبي: ابن معقل، المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي (المآخذ على شرح ابن جني)، مصدر سابق، ص ٣٠٢.

(٤) محمد: الحسيني، تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة، شبكة الألوكة / حضارة الكلمة / روافد، تاريخ الإضافة: ٢٨/٤/٢٠٠٨ م - ٢١/٤/٢٠٠٩ هـ.

وتباعاً لما سبق فإن ما ذهب إليه ابن معقل من حمل (لا) على (ما) في نفي الفعل الماضي المقرب من الحال، هو اجتهاد خاص به لم يقل به أحد النحاة، ولم يحمل أحدهم (لا) في العمل على (ما) الحجازية؛ لأن (ما) فرع في العمل عن (ليس)، والأصل فيها الإهمال، وهو القياس لأنها حرف مشترك في الدخول على الأسماء والأفعال، ولهذا أهملها بنو تميم. وإنما أعملها أهل الحجاز لمشابهتها (ليس) من أربعة أوجه: النفي، ونفي الحال، والدخول على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرها. وحملوا (لا) في العمل على (ليس)؛ لأنها أصل في العمل^(١).

وعلى العكس من التحليل النحوي يأتي التحليل البلاغي؛ حيث نجد ابن معقل كثيراً ما يقف منبهاً للشيخين، كاشفاً عن إهمالهما صورة بلاغية لها قيمة تعبيرية فنية في نص المتنبي؛ من ذلك وقوفه على شرح ابن جني قول المتنبي:

(١) يرجع فيها إلى : الكتاب ١ - ٥٧ / الواضح ٩٣ / التلمع في اللغة العربية ١٢٣ / التبصرة والتذكرة ١ - ١٩٨ / العوامل المائة ٢٢٣ / شرح المقدمة المحسبة ١ - ٢٧٦ / المقتصد في شرح الإيضاح ١ - ٤٣٧ / شرح عيون الإعراب ١٠٥ / المفصل ٣٠ ، ٧٢ / أسرار العربية ١٤٣ / المقدمة الجزولية في النحو ١٥٧ / الإيضاح في شرح المفصل ١ - ٣٩٧ / شرح الرضى على الكافية ١ - ١١٢ ، ٢٦٦ / المقرب ١ - ١٠٢ / التسهيل ٥٦ / عمدة الحافظ ١١٧ / الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٩ / شرح ابن الناظم ١٤٥ / شرح ألفية ابن معطى ٢ - ٨٨٤ / شرح ابن عقيل ١ - ٣٠١ / المساعد على تسهيل الفوائد ١ - ٢٧٧ / شفاء العليل ١ - ٣٢٨ / الجامع الصغير ٥٧ / شذور الذهب ١٩٢ / أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ - ١٩١ / الصبان على الأشموني ١ - ٢٤٨ / شرح القمولى على الكافية ٢ - ٣٤٤ / الفوائد الضيائية ١ - ٣٠٥ ، ٤٥١ / ارتشاف الضرب ٢ - ١٠٣ / شرح اللمحة البدرية ٢ - ٣٨ / شرح التحفة الوردية ١٧٧ / شرح التصريح ١ - ١٩٦ / الهمع ١ - ١٢٣.

إلى اليوم ما حظَّ الفداءُ سُروجهُ .: مُدُّ الغزو سارٍ مُسرحُ الخيلِ ملجَمٌ^(١)

فقد قال ابن جنى: "أي: هو سارٍ مُدُّ الغزو، والغزو مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوفٌ، والتقدير: مُدُّ الغزو كائنٌ أو واقعٌ. ومثله قولهم: زرتك إذ ذاك فذاك مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوف، كأنه قال: إذ ذاك كذاك، وإذ ذاك كائن. وقال الشاعر: (. . .) فالحسنُ منها بحيثُ الشمسُ والقمرُ) أي: بحيثُ هما كائنان أو موجودان، وكان ربَّما أنشده: /مُدُّ الغزو، بالجرِّ، وتقديره؛ مُدُّ زمن الغزو، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وإنما كان يجرُّ الزمن؛ لأن معناها معنى (في) كما تقول: أنت عندنا مُدُّ اليوم، وما زلتُ مُدُّ الليلة ضاحكاً، أي: في اليوم واللييلة"^(٢).

ورد ابن معقل: "أحسنتَ - يا نحوِيَّ عصره - بجعلك في جملة مستقلة بنفسها من مبتدأ وخبر تقدير مبتدأ وخبر محذوفين! وما الحاجة إلى تقدير (كائن) مع (الغزو) وهو مع (سار)؟ ولم لم تجعل (سار) خبراً عن (الغزو) فيكون من باب: ليلٌ نائمٌ ونهارٌ صائمٌ؛ أي: ينام فيه، ويصام، كقوله: (ونمت وما ليل المطيِّ بنائم)، ولكنك لم تتنبه لهذا المجاز البليغ وتهتد له، وحملت الكلام على الحقيقة في صفة الممدوح بهذا التقدير البعيد، ف وقعت في الخطأ الشديد!"^(٣).

(١) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٠٤.

(٢) ابن جنى: أبو الفتح عثمان، الفسر، مصدر سابق، ج ٣، ص ٥٢٥.

(٣) المهلبى: ابن معقل المأخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي (المأخذ على شرح ابن

جنى)، مصدر سابق، ص ٢٧٥.

انشغل ابن جنّي بالتحليل النحوي (*) في البيت، وأسند الفعل إلى فاعله الحقيقي (الفداء)، تماشياً مع السياق العام في النص، وهو المدح، حيث لم يزل الفداء من وقت الغزو يسعى في إطلاق أسرى المسلمين وفك رقابهم؛ لينالوا الحرية، ولم يحط سروجه عن خيوله؛ استعداداً لغزو ديار العدو، وهنا يكون ابن جنّي قد أهمل الجانب البلاغي في البيت، المتمثل في المجاز العقلي (*). وهذا ما تنبّه إليه ابن معقل وأشار إليه في نقده. والحقيقة أنّ في تغافل ابن جنّي عن جانب المجاز في البيت هو تغافل لحركة الفكر عند

(*) مذ ومنذ: مركبان من (من وإذ)، فغيراً عن حالهما في أفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة، ووصلت من بالذال، وضمت الميم للفرق بين حالة الأفراد والتركيب، والدليل على أن كلا مركب من (من وإذ) قول بعض العرب: مذ ومنذ (بكسر الميم)، فدلّ على أنهما مركبان، وإذا ثبت أنهما مركبان كان الرفع بعدهما بتقدير فعل، لأن الفعل يحسن بعد إذ، والتقدير: ما رأيتَه مذ مضى يوماً، ومنذ مضى شهران، ومن خفض بهما، فقد اعتبر من، ولهذا كان الخفض بمنذ أجود، لظهور نون من فيها، تغليباً لمن، والرفع بمنذ أجود، لحذف نون (من) منها، تغليباً لإذ، ويدل على أن أصل مذ (منذ) أنك لو سميت بها. قلت في تصغيره: منيذ، وفي تكسيره: أمناذ، فتردّ النون المحذوفة، لأن التصغير والتكسير يرذّان الأشياء إلى أصولها، هذا قول أصحابنا الكوفيين. وقال البصريون: هما اسمان، فيرتفع ما بعدهما، لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفي جرّ، فيكون ما بعدهما مجروراً بهما، وإنما بنينا لتضمنهما معنى من وإلى في قولك: ما رأيتَه مذ يوماً، معناه: ما رأيتَه من أوّل هذا الوقت إلى آخره، وبنيت مذ على السكون، لأنه الأصل في البناء، ومنذ على الضمّ، لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضمّ. لأن من عادتهم أن يتبعوا الضمّ الضم. انظر شرح العكبري ديوان المتنبي، أبو البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا/إبراهيم الأنباري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت، ج ٤، ص ٨٨.

(*) المجاز العقلي هو إسناد المتكلم الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له في اعتقاده، لملازمة بينهما، مع قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له في اعتقاده. وغالبا ما تكون القرينة قرينة فكرية، تتركها الأدهان ولو لم يأت في العبارة ما يدل عليها، وقد تكون قرينة لفظية أو حالية.

المتنبي، حين أسند معنى من المعاني (السير ليلا) إلى غير الموصوف به في اعتقاده هو (الغزو)، حيث أراد أن يصف ممدوحه بعدم التواني في غزو ديار الأعداء، في الليل والنهار، ولهذا قال: (مُدُّ الغَزْوُ سارٍ). هذا الإسناد قد وجدت نظائره في كلام بلغاء العرب، ويلاحظ في هذا المثال أن كل لفظة فيه مستعملة في معناها الأصلي بحسب الوضع اللغوي، لم يحدث فيها تجوز ما، لكن الذي يحصل هو التجوز في الإسناد، فبدل أن يسند (السير ليلا) إلى الممدوح (الفداء)، فيقال: (ما حَطَّ الفِدَاءُ سُرُوجَهُ سارٍ مُدُّ الغَزْوُ) - وهو الوجه الذي تأوله ابن جنِّي - أسنده إلى الغزو، والعلاقة هي الظرفية الزمانية.

ومع ما في هذا الإسناد من فنية أدبية تعجب مشاعر الأديب، فله غرض بياني، وهو الدلالة بإيجاز على أن الفداء يستغرق عمره كاملاً ليله ونهاره يقود الحملات إلى بلاد الروم. هذه العملية التجوزية حركة فكرية في الإسناد والوصف، وليست تجوزاً لغوياً في استعمال الكلمة للدلالة بها على غير معناها الأصلي في الاصطلاح الذي يجري به التخاطب؛ ولهذا كان جديراً بأن يسمى "مجازاً عقلياً" أو "مجازاً فكرياً" أو مجازاً في الإسناد" أو "مجازاً حكماً" أي: في الحكم، وقد اشتهر عند البيانين أنه مجاز عقلي.

وقد وقف ابن معقل منبهاً المعري إلى الصورة البلاغية في قول

المتنبي:

أَتَرَكُنِي وَعَيْنُ الشَّمْسِ نَعْلِي .: فَتَقَطَّعُ مِشْيَتِي فِيهَا الشِّرَاكَا (١)

(١) المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٦.

حيث قال المعري: "هذا استفهام ليس عن جهل، وإنما هو تقرير وإعلام أن ما يفعله خطأ، ولكنه مضطرٌ إلى فعله، كما تقول للرجل: أتكرمني هذه الكرامة وأفارقك؛ أي: إن ذلك لا يجب، ولا يحسن، لأنك قد رفعتني حتى جعلت عين الشمس نعلي، فأمشي فيها مشياً يقطع الشراك؛ أي: لا ينبغي أن أفعل ذلك"^(١).

ورد ابن معقل: "إن هذا ضربه مثلاً، أي: قد أحللتني محلّة رفيعة، فأنا لا أعرف حفظها، ولا أحسن التمتع بها. فجعل الشمس بمنزلة النعل الحسن، التي ينبغي للابسها أن يرفق بها، لئلا ينقطع شراكها فتسقط من رجله، وفي هذا غض من نفسه وتحقير لها، أي: لست من أهل هذه المنزلة، ولا ممن يعرف قدر هذه النعمة فيحافظ عليها، وهذا من جليل الأمثال ودقيق المعاني"^(٢).

وهنا تغافل المعري عن التشبيه الذي عقده المتنبي بقوله: (وعين الشمس نعلي)، وهو تشبيه بليغ يعتمد على المبالغة والإغراق في ادعاء أن المشبه هو المشبه به نفسه، لذلك لا تذكر فيه أداة التشبيه، ولا وجه الشبه^(٣)، وربما تغافل المعري عن هذه الصورة البلاغية راجع إلى أنها مما

(١) المعري: أبو العلاء، اللامع العزيمي شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٨٦٠.
(٢) المهلب: ابن معقل المأخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي (المأخذ على شرح المعري)، مصدر سابق، ص ١١٣، ١١٤.

(*) أقل التشبيهات مرتبة في البلاغة ما ذكرت أركانها جميعها، لأن بلاغة التشبيه مبنية على ادعاء أن المشبه عين المشبه به، ووجود الأداة، ووجه الشبه معاً، يحولان دون هذا الادعاء، فإذا حذف الأداة وحدها، أو وجه الشبه وحده، ارتفعت درجة التشبيه في البلاغة قليلاً، لأن حذف أحد هذين يقوي ادعاء اتحاد المشبه والمشبه به بعض التقوية – أما أبلغ أنواع التشبيه «فالتشبيه البليغ»، لأنه مبني على ادعاء أن المشبه والمشبه به شيء واحد.

جرت عليه عادة العرب والمحدثين في تشبيه: العالي المنزلة بالنجم، والحليم الرزين بالجبل، والجواد بالبحر والمطر، والشجاع بالأسد، والوجه الحسن بالشمس والقمر، والشهم الماضي في الأمور بالأحلام، والوجه الصبيح بالدينار، والشعر الفاحم بالليل، والماء بالسيف، إلى غير ذلك من التشبيهات البليغة.

أما ابن معقل فقد اهتدى إلى التفاعل البلاغي في السياق بين التشبيه والتمثيل، فقدّم تأويلاً بلاغياً ربط فيه بين عناصر الصورة التمثيلية وتراكيب النص المعنوية؛ حيث إنّ التشبيه التمثيلي يحتاج في تحصيله إلى ضرب من التأويل والصرف عن الظاهر؛ لأنّ المشبه لم يشارك المشبه به في صفته الحقيقية، ويتحقق ذلك فيما إذا كان وجه الشبه ليس حسيّاً، ولا من الأخلاق والغرائز، والطباع العقلية الحقيقية، ولكنه يكون عقليّاً غير حقيقي، أي غير مقرر في ذات الموصوف. ومثاله قولهم: هذه حجة كالشمس في الظهور، فقد تم تشبيه الحجة بالشمس من جهة ظهورها، ولكن هذا التشبيه لا يتم إلا بتأوّل، وذلك أن يقال: حقيقة ظهور الشمس أو غيرها من الأجسام ألا يكون دونها حجاب ونحوه، مما يحول بين العين وبين رؤيتها، والشبهة نظير الحجاب فيما يدرك بالعقول، لأنها تمنع القلب رؤية ما هي شُبّهة فيه، كما يمنع الحجاب العين رؤية ما هو دونه؛ لذا توصف الشبهة بأنها اعترضت دون الذي يروم القلب إدراكه، ويصرف فكره للوصول إليه من صحة حكم أو فساده، فإذا ارتفعت الشبهة قيل: هذا ظاهر كالشمس، أي لا يوجد مانع عن العلم به^(١).

(١) انظر الجرجاني: عبدالقاهر، أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص ٩٢.

وفي الأخير نخلص إلى أن القراءة الواعية للنص الشعري لا تقتنع بالوقوف عند المعاني المعجمية للألفاظ؛ ذلك أن التفسير المعجمي للألفاظ يعتمد إلى تحليلها خارج السياق الموضوعي للنص، وإنما تكتسب اللفظة قيمتها وشعريتها من خلال السياق الذي يشكل معناها تشكيلاً جديداً، ويكسبها إيحاءه، مكوناً بذلك صورة شعرية تحول الشيء المعتاد إلى أمر غريب، وتضعه في سياق غير متوقع هو من صنع الشاعر، فيتحرك ذهن القارئ محاولاً فهم النص والوقوف على غايته، وهذا في حد ذاته لونٌ من المشاركة الفاعلة من جانب القارئ.

وأن الشروح تمثل مستويات هذه القراءة في التراث العربي القديم، ويتمتع أصحابها بقدرة كبيرة في الغوص على المعاني، وتقليب وجوه النظر، معتمدين على المعايير المعنوية، واللغوية، والبلاغية؛ لإبراز المعنى، وإيضاح الدلالة، ومن ثم جاءت ممارسة القراءة النقدية عند ابن معقل ساعية إلى بناء نص مواز لتلك الشروح، معتمدة مسوغات القراءة نفسها، بوصفه متلقياً مشاركاً في إنتاج المعنى، وقد تمتع ابن معقل بجرأة جعلته يعترض على ابن جنّي والمعريّ أحياناً، أو يبدي رأياً مغايراً لآرائهما، مطلقاً العنان لجرأته في الهجوم العنيف عليهما، رغم فضلهما وسعة درايتهما. ومجمل القول لم يقدم ابن معقل مسوغات أو إستراتيجيات جديدة في مآخذه على شرحي ابن جنّي والمعريّ، فجاءت في الإطار ذاته تعتمد المعايير المعنوية، واللغوية، والبلاغية، وترتكز على الفهم، والتفسير، والتأويل في حلّ إشكالية أنموذج مشكل – لغة ومعنى – من نماذج التراث العربي.



المصادر والمراجع

١. أنيس : إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، ط٨، ١٩٩٢م.
٢. الأفليلي: أبو القاسم، شرح شعر المتنبي ، تحقيق مصطفى عليان، الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٣. الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف.
٤. ابن الرومي: الديوان، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية/بيروت، ط ٣، ٢٠٠٢م.
٥. ابن بسام النحوي، سرقات المتنبي ومشكل معانيه ، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر.
٦. ابن جني: أبو الفتح عثمان:
- الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠٤م.
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية .
٧. ابن سيده، شرح المشكل من شعر المتنبي ، تحقيق مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، ١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٦م .
٨. ابن سنان: أبو محمد عبدالله ، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١ ، ١٩٨٢م
٩. ابن عباد: صاحب، الكشف عن مساوئ شعر المتنبي، تحقيق محمد حسين آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥م .
١٠. ابن فورجة : الفتح على أبي الفتح ، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق .

١١. ابن منظور: لسان العرب، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي/بيروت لبنان، ط ٣ ، ١٩٩٩م.
١٢. ابن هشام الأنصاري : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
١٣. بلاشير: ريجيس، أبو الطيب المتنبي دراسة في التاريخ الأدبي، ترجمة إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، ط ٢ ، ١٩٨٥م.
١٤. البرقوقي: عبدالرحمن، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، ١٩٨٦م.
١٥. البديعي: يوسف، الصبح المنبي عن حيثية المتنبي(مطبوع بهامش شرح العكبري)، المطبعة العامرة الشرفية، ط ١ ، ١٣٠٨هـ.
١٦. البحري: الديوان، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف / مصر، مج ٣، ط ١٩٦٤ م.
١٧. التبريزي، أبو زكريا، الموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي، تحقيق خلف رشيد نعمان، العراق/ بغداد، ٢٠٠٠م.
١٨. التفتازاني: سعد الدين، مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح للقزويني، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩. الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، ط ١ ، ١٩٤٣م.
٢٠. الجرجاني: عبدالقاهر:
- أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة .
- دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة.
٢١. الجرجاني: علي بن عبدالعزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية / بيروت، ط ١ ، ٢٠٠٦م.

٢٢. حبنكة: عبدالرحمن، البلاغة العربية: (أسسها وعلومها وفنونها)، دار القلم دمشق بيروت.
٢٣. حسين: طه، مع المتنبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط ٢٠١٣م
٢٤. الحاتمي: أبو علي محمد بن الحسن، الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره، تحقيق: محمد يوسف نجم. دار صادر - بيروت. ١٩٦٥م.
٢٥. ربابعة : موسى، جماليات الأسلوب والتلقي (دراسات تطبيقية)، موقع وزارة الثقافة الأردنية، أدباء وكتاب، ٢٠١٣م. www.culture.gov.jo
٢٦. شبايك: عيد محمد:
- الشاهد الشعري في مبثني الفصاحة والبلاغة ٣/١، دراسات ومقالات نقدية وحوارات أدبية، حقوق النشر محفوظة لموقع الألوكة، ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م.
٢٧. شرارة: عبد اللطيف، معارك أدبية قديمة و معاصرة، دار العلم للملايين، لبنان.
٢٨. الشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، وضع حواشيه محمد باسل، دار الكتب العلمية
٢٩. ضيف: شوقي ، الفن ومذاهبه، دار المعارف/ مصر.
٣٠. عباس: إحسان، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت لبنان، ط ١٩٨٤م.
٣١. عمر: أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب/ القاهرة، ط ٦ ، ١٩٨٨م.
٣٢. عبد الحميد: محمد محيي الدين، عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

٣٣. عبد السلام: مصطفى بيومي، التناص النظرية والممارسة، صدر حديثًا عن دار أفريقيا الشرق بالمغرب.
٣٤. عبد المطلب: محمد، البلاغة العربية قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان ، ط١٩٩٧م.
٣٥. عبد المجيد: جميل، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية للكتاب، ط١٩٩٨م.
٣٦. العكبري: شرح ديوان المتنبي، تحقيق مصطفى السقا/ وإبراهيم الأنبياري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر/ القاهرة، ١٩٥٦م.
٣٧. العميدي: أبو سعد محمد بن أحمد، الإبانة عن سرقات المتنبي، تحقيق إبراهيم الدسوقي، دار المعارف/ مصر، ط١٩٦١م.
٣٨. الغدامي: عبد الله ، الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية - نظرية وتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١٩٩٨م.
٣٩. الغزي: أبو البركات بدر الدين محمد بن رضي الدين، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق أحمد عنتر أمين، دار الكتب العلمية.
٤٠. الغيث: نسيمة، البؤرة. . . ودوائر الاتصال، دراسة في المفاهيم النقدية وتطبيقاتها، دار قباء، القاهرة ٢٠٠٠م.
٤١. فضل: صلاح، شفرات النص، ص١٢٥، عين للدراسات، القاهرة ١٩٩٥.
٤٢. محمد: الحسيني، تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة، شبكة الألوكة / حضارة الكلمة / روافد، تاريخ الإضافة: ٢٨/٤/٢٠٠٨م - ٢١/٤/٢٠٠٩ هـ .
٤٣. مشبال: محمد، البلاغة وحكمة اللغة، مجلة فكر ونقد(مجلة ثقافية شهرية)، النهضة - الرباط - المغرب، السنة الثانية، العدد ١٧، ١١ مارس ١٩٩٩م.
٤٤. مندور : محمد، النقد المنهجي عند العرب: منهج البحث في الأدب واللغة، دار نهضة مصر، ١٩٩٦م.

- ٤٥.المنتبّي: أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المنتبّي، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصريّة/ بيروت، ط ٢٠١٤م.
- ٤٦.المعري: أبو العلاء:
— شرح ديوان المنتبّي، معجز أحمد، تحقيق عبد المجيد دياب ٥٦/١، القاهرة ١٩٦٨م.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المنتبّي، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٨م
- ٤٧.المُهَلَّبِي: أحمد بن علي بن مَعْقِل، المآخذ على شُرَّاح ديوان أبي الطيب المُنْتَبِّي(المآخذ على شرح ابن جني)، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٤٨.نوفل: يوسف، مدارات النص الكلي في الإبداع الشعري، دار العالم العربي، ط ٢٠١١م.
- ٤٩.النامي: أبو العباس أحمد، شعر النامي، تحقيق صبيح رديف، مطبعة الإيمان بغداد، ط ١٩٧٠م.
- ٥٠.هيئة علماء المسلمين في العراق، دقائق علمية: الأدلة على جموع القلة في العربية. متاح على [m. iraq-amsi. net](http://m.iraq-amsi.net)
- ٥١.الواحدي: شرح ديوان المنتبّي، ضبط وتعليق ياسين الأيوبي، وقصي الحسين، دار الرائد العربي/بيروت لبنان، مج ٣، ط ١، ١٩٩٩م.
- ٥٢.يحيى: عباس، الخصومة حول المعنى(المعنى الشعري بين احتكار القراءة ورفضها) ابن وكيع التنيسي أنموذجًا، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٩، العدد ٣ و ٤، ٢٠١٣م .
- ٥٣.يونس: دعد، مناهجُ خصومِ المنتبّي في دراسةِ سرقاته الشعرية، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية -العام السابع - العدد ٦٣ يوليو ٢٠٢٠م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٩٣٠٧
٢-	Abstract	٩٣٠٨
٣-	مقدمة :	٩٣٠٩
٤-	المحور الأول : الخطاب النقدي وديوان المتنبي	٩٣١١
٥-	المحور الثاني : مسوغات قراءة ابن جنبي والمعري ديوان المتنبي	٩٣٣٠
٦-	المحور الثالث : الرؤية النقدية عند ابن معقل في مأخذه على شرح ابن جنبي والمعري	٩٣٦٦
٧-	المصادر والمراجع	٩٣٩١
٨-	فهرس الموضوعات	٩٣٩٦